UNDP

دولة ليبيا
الهيئة العامة للمعلومات
GENERAL INFORMATION AUTHORITY

التقرير الوطني السابع للتنمية البشرية 2025

التنمية البشرية في عصر الرقمنة

الملخـص التنفيـذي

نحو مستقبل رقمي مستدام يضع الإنسـان الليبـي
فـي التنمية ويصون الهوية ويعزز المعرفة والإبتكـار

التقرير الوطني السابع
للتنمية البشرية 2025

التنمية البشرية في عصر الرقمنة

الملخـص التنفيـذي

نحو مستقبل رقمي مستدام يضع الإنسـان الليبـي
فـي التنمية ويصون الهـوية ويعزز المعرفة والإبتكـار

مصـدر صـورة الغـــلاف

انسجاماً مع الرؤية التي يطرحها التقرير حول (عصر الرقمنة)، تم تصميم صورة غلاف الملخص باستخـدام تقنيـات الذكاء الاصطناعي التوليدي، لتجسد التمازج بين الهوية الوطنية الليبية وآفاق الابتكار الرقمي، وتعكس التطلعات نحو بناء مستقبل ذكي ومستدام.

حقوق الطبع والنشر © 2026 محفوظة للهيئة العامة للمعلومات

الإعـــداد والإشـــراف العـــام:

تم إعداد التقرير الوطني السابع للتنمية البشرية 2025 وملخصه التنفيذي تحت إشراف هيئة تحرير مستقلة تضم نخبة من الكفاءات والخبرات الوطنية، وبالتعاون المثمر بين الهيئة العامة للمعلومات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وبدعم فني واستشاري من مكتب تقارير التنمية البشرية بالأمم المتحدة في نيويورك والمكتب الإقليمي للدول العربية في عمان .

الهيئة التحريرية والفريق البحثي:

تولت هيئة التحرير بالاشتراك مع الفريق البحثي والاستشاري مسؤولية وضع الإطار المنهجي، وتطوير المحتوى العلمي والتحليلي للتقرير، وضمان جودة وموضوعية المخرجات الواردة في هذا الملخص، بما يتماشى مع المعايير الدولية لإعداد تقارير التنمية البشرية في عصر الرقمنة.

الشـــراكـــة الإحصـائيـة:

يستند هذا العمل في مرجعياته الرقمية والبيانية إلى القاعدة المعلوماتية التي وفرتها مصلحة الإحصاء والتعداد، بصفتها الشريك الوطني الأساسي في تزويد وتدقيق المؤشرات الإحصائية الوطنية.

حـقـوق الـمـلـكـيـة والاستخـدام:

تعد كافة البيانات والنتائج والتحليلات الواردة ملكية فكرية حصرية للهيئة العامة للمعلومات، ويسمح بالاقتباس منها للأغراض البحثية والأكاديمية والإعلامية بشرط الإشارة الصريحة للمصدر:

(التقرير الوطني السابع للتنمية البشرية 2025.. التنمية البشرية في عصر الرقمنة، الملخص التنفيذي)

ولا يجوز إعادة إنتاج هذا الملخص، أو تعديله، أو استخدامه لأغراض تجارية دون إذن كتابي مسبق من أصحاب حقوق النشر.

طبيعـــة الإصـــدار:

يمثل هذا الإصدار ملخصاً تنفيذياً مركزاً لاستعراض أهم مؤشرات التقرير الوطني السابع للتنمية البشرية 2025، ليكون مرجعاً بيانياً وتحليلياً متكاملاً لصناع القرار والباحثين، على أن يصدر التقرير الوطني الكامل في وقت لاحق كإصدار منفصل.

إخـــلاء مســـؤوليـــة:

الآراء والتحليلات الواردة هي نتاج العمل البحثي والمشاورات المجتمعية التي قامت بها هيئة التحرير المستقلة، ولا تعبر بالضرورة عن السياسات الرسمية للمنظمات الدولية الشريكة.

تصميم وإخراج :

م. فدوى عبد اللطيف فوراوي.

م. عبد الحكيم محمد الفرد .

المراجعة والتدقيق اللغوي :

أ. د . عبد السلام أحمد كرميد .

الفهـــرس

الموضوع	الصفحة
كلمة الهيئة العامة للمعلومات	09
كلمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP	11
تقديم	13
الهيكل التنظيمي ومنهجية العمل	15
الملخص التنفيذي : -	
الإطار المفاهيمي للتنمية البشرية في عصر الرقمنة والذكاء الاصطناعي	19
التعليم الرقمي.. تقييم الجاهزية المؤسسية وتنمية رأس المال البشري	21
الصحة الرقمية.. رعاية ذكية لحياة أفضل	23
الاقتصاد الرقمي.. نحو أداء أفضل	25
الحوكمة الرقمية.. تعزيز العدالة والشفافية والمشاركة المجتمعية	27
التنمية البشرية في عصر الرقمنة.. التحديات والمخاطر	30
مؤشرات التنمية البشرية 2025 بين القياس المحلي والدولي	33
الخلاصات السياساتية المدمجة.. نحو مسار وطني متكامل للتنمية البشرية في عصر الرقمنة	35
التوصيات العامة	36

فهـــرس الجـــــداول

الموضوع	الصفحة
جدول 1 مؤشرات الحوكمة الرقمية والتحول الرقمي في ليبيا	29
جدول 2 مقارنة دليل التنمية البشرية الليبي في أخر ثلاث تقارير وطنية 2018-2022-2025	33

فهرس الرسوم البيانية

الموضوع	الصفحة
شكل (1) تطور مرتبة ليبيا في مؤشر التنمية البشرية بحسب تقارير الأمم المتحدة 2010-2025	20
شكل (2) مدى ملائمة تصميم المناهج التعليمية لتطبيق التعليم الرقمي	22
شكل (3) معوقات البنية التحتية للصحة الرقمية	24
شكل (4) التوزيع الجغرافي لنقاط البيع (POS)	27
شكل (5) مؤشر التنمية البشرية HDI ومؤشر التنمية البشرية المعدل للضغط الكوكبي PHDI في ليبيا 2000- 2023	31

كلمة الهيئة العامة للمعلومات

في خضم تحولات كبرى يشهدها مسار الدولة الليبية وفي وقت يسابق فيه العالم الزمن نحو آفاق رقمية غير مسبوقة، يبرز التقرير الوطني السابع للتنمية البشرية 2025 تحت عنوان "التنمية البشرية في عصر الرقمنة" ليكون بمثابة بوصلة استراتيجية توضح معالم طريقنا نحو المستقبل.

إننا في الهيئة العامة للمعلومات، نؤمن بأن الرقمنة ليست مجرد خيار تقني أو ترف مؤسسي، بل هي المحرك الأساسي لتمكين المواطن الليبي، وتعزيز قدراته وضمان وصول الخدمات الحيوية بعدالة وشفافية.

إن انطلاقنا نحو آفاق الرقمنة لا يبدأ من فراغ، بل يستند إلى عراقة الإنسان الليبي الذي كان عبر العصور رمزاً للمبادرة، والتواصل، والتكيف مع المتغيرات الحضارية. فمنذ القدم، كان الليبيون جسراً للتواصل الإنساني والمعرفي بين القارات، واليوم، نرى في الأجيال الشابة تلك الروح الوثابة ذاتها، وهي تسخر التكنولوجيا الحديثة لخدمة مجتمعها، مؤكدةً أن جينات الإبداع الليبية قادرة على تطويع أدوات العصر الرقمي لخدمة أهدافنا التنموية السامية.

لقد ركز هذا التقرير في منهجيته على تحليل أثر التحول الرقمي على جودة حياة الفرد ومدى مساهمته في سد الفجوات التنموية وتطوير قطاعات التعليم، الصحة والاقتصاد الوطني. إن طموحنا يتجاوز مجرد بناء بنية تحتية تقنية نحن نسعى لبناء "الإنسان الرقمي" الذي يجمع بين أصالة تاريخه وحداثة عصره، ليكون قادراً على الابتكار والمنافسة، مع الحفاظ على قيمنا الإجتماعية وهويتنا الوطنية العريقة.

إن هذا المنجز الوطني ما كان ليرى النور لولا تضافر جهود مخلصة، ونخص بالذكر اللجنتين التوجيهية والاستشارية وهيئة التحرير، ورئيس وفريق البحث الذين بذلوا جهوداً استثنائية في تقصي الحقائق وتحليل البيانات بدقة ورصانة. كما نتوجه بوافر الشكر والتقدير إلى كافة مؤسسات الدولة الليبية التي ساهمت بفعالية في توفير البيانات والدعم اللازم .

وفي هذا السياق، نخص ببالغ التقدير والامتنان مصلحة الإحصاء والتعداد ، بوصفها الشريك الرصين الذي اضطلع بالدور المحوري في تزويدنا بكافة البيانات الإحصائيات والمؤشرات الحيوية التي يحتاجها التقرير والتي شكلت القاعدة الصلبة التي بنيت عليها التحليلات والاستنتاجات، مما جسد أسمى معايير التكامل المؤسسي.

كما نثمن عالياً الشراكة الاستراتيجية والدعم الفني المتميز من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والخبراء الدوليين من مقر الأمم المتحدة بنيويورك والمكتب الإقليمي للدول العربية في عمان الذين ساهمت رؤاهم ومراجعاتهم العلمية في مواءمة مخرجاتنا مع أرفع المعايير الدولية.

نضع هذا الملخص التنفيذي بين أيدي صناع القرار والباحثين، وكافة أبناء الشعب الليبي، كخريطة طريق مبنية على البيانات والحقائق، آملين أن يشكل دافعاً لتبني سياسات رقمية شمولية تضع الإنسان الليبي دائماً في قلب عملية التنمية، لنعبر معاً نحو ليبيا مزدهرة، متصلة، ومواكبة لعصرها.

والله ولي التوفيق

المهندس عبد الباسط سالم الباعور
رئيس الهيئة العامة للمعلومات
المنسق العام للتقرير الوطني السابع للتنمية البشرية

كلمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP

يأتي صدور التقرير الوطني السابع للتنمية البشرية في ليبيا، بعنوان "التنمية البشرية في عصر الرقمنة"، في لحظة بالغة الأهمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ليبيا، إذ يحتفل البرنامج بمرور خمسين عاماً على شراكته مع ليبيا ومؤسساتها. وحتى خلال أصعب الفترات التي شهدتها ليبيا خلال العقود الخمسة الماضية، كان البرنامج حاضراً على أرض الواقع، يعمل جنباً إلى جنب مع المؤسسات الليبية والجهات المعنية والشركاء، مقدماً الدعم الفني والخبرات والمساندة التشغيلية، إلى جانب دعم بناء القدرات والعمل الوثيق مع المؤسسات الوطنية والمحلية لتحسين تقديم الخدمات وتعزيز أهداف التنمية البشرية بمفهومها الأوسع.

على مدى خمسة عقود، عمل البرنامج جنباً إلى جنب مع نظرائه الوطنيين لدعم جهود التنمية، وتعزيز المؤسسات، والمساهمة في بناء مستقبل أكثر شمولاً واستدامة. ويُعدّ التقرير الوطني السابع للتنمية البشرية، " التنمية البشرية في عصر الرقمنة "، استمراراً لهذه الشراكة في وقت تشهد فيه ليبيا، كغيرها من الدول، تحولات عميقة على المستوى المحلي والعالمي.

ويأتي هذا التقرير في لحظة فارقة في مسيرة التنمية في ليبيا. بينما تواصل ليبيا جهودها للتغلب على تحديات تعزيز المؤسسات، وإعادة بناء الثقة، والنهوض بالتنمية الشاملة والمستدامة، فإنها تفعل ذلك في سياق وطني وعالمي سريع التغير، يتشكل بفعل عدم الاستقرار الجيوسياسي، والتقلبات الاقتصادية، والتحول التكنولوجي، والضغوط البيئية، والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المتسارعة.

وتواجه ليبيا هذه التحديات في الوقت الذي تُحدث فيه الرقمنة والذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة تحولات جذرية في الاقتصادات وأسواق العمل وأنظمة الحكم والعلاقات الاجتماعية في جميع أنحاء العالم. وكما برز في

مناقشات التنمية البشرية العالمية الأخيرة، ففي الوقت الذي تُتيح هذه التحولات فرصاً مهمة لتوسيع القدرات البشرية وتحسين جودة الحياة ورفع مستوى الرفاهية، فإنها تنطوي على مخاطر تتعلق بعدم المساواة والإقصاء والخصوصية وعدم تكافؤ الفرص .

وكما هو الحال مع التحولات الكبرى السابقة في تاريخ البشرية، فإن التحول الرقمي يظل في جوهره مرتبطاً بكيفية إدارة المجتمعات له. فالتحدي لا يكمن فيما إذا كانت الرقمنة ستُشكل المستقبل، بل في كيفية توسيع نطاق فوائدها مع تقليل المخاطر المصاحبة لها، وضمان إسهام التقدم التكنولوجي في التنمية البشرية المستدامة للجميع.

وفي هذا السياق، يُعدّ اختيار التحول الرقمي محوراً رئيسياً لتقرير التنمية البشرية الوطني السابع في ليبيا خطوةً استراتيجيةً ومستقبلية في آنٍ واحد. إذ يقدم التقرير تحليلاً قائماً على الأدلة لواقع التحول الرقمي في ليبيا، ويستعرض كيف يمكن لهذا التحول أن يدعم التنمية البشرية الوطنية، ويعزز فعالية المؤسسات الوطنية، ويوسع الفرص المتاحة للجميع، مع ضمان عدم تخلف أي مجتمع أو منطقة عن الركب.

ومنذ انطلاق مفهوم التنمية البشرية، أكدت منهجية التنمية البشرية على أن التنمية تتمحور في جوهرها حول توسيع حريات الناس وخياراتهم، وتمكينهم من عيش حياة كريمة وتحقيق كامل إمكاناتهم. فالنمو الاقتصادي والتكنولوجيا والمؤسسات لا تُعتبر غايات في حد ذاتها، بل وسائل لتعزيز القدرات البشرية والكرامة والفرص. وفي العصر الرقمي، بات هذا المنظور.

أكثر أهمية من أي وقت مضى. لذا، ينبغي تقييم التحول الرقمي ليس فقط من خلال التقنيات المستخدمة، بل من خلال إسهامه في تحسين حياة الناس، والحد من التفاوتات، وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات، وضمان عدم استبعاد أي فرد منها .

وبالتالي، فإن السؤال المحوري ليس ما إذا كان التحول الرقمي سيُشكّل مستقبل ليبيا، فهو يُشكّله بالفعل. بل السؤال الأهم هو كيف يمكن توجيه هذا التحول بما يخدم الناس، ويعزز ثقة الجمهور، ويسهم في تنمية بشرية شاملة ومستدامة. وهذا يتطلب أكثر من مجرد مشاريع رقمية معزولة أو مبادرات قطاعية محددة، بل يستدعي رؤية وطنية متماسكة، وتنسيقاً مؤسسياً فعالاً، وأطراً قانونية وسياساتية داعمة، واستثماراً مستداماً في القدرات البشرية، ومحو الأمية الرقمية، وتوفير الخدمات للجميع.

ويؤكد التقرير، بحق، على ضرورة أن يكون التحول الرقمي محوره الإنسان. ينبغي أن يشمل الشباب الساعين لاكتساب مهارات جديدة وفرص عمل، وسيدات الأعمال اللاتي يبنين مشاريعهن، والأشخاص ذوي الإعاقة الذين يحتاجون إلى خدمات مُيسّرة، والطلاب والباحثين المساهمين في إنتاج المعرفة، والمجتمعات في المناطق النائية والمحرومة التي غالباً ما تواجه أكبر العقبات أمام التواصل والفرص. إن التحول الرقمي الذي يركز حقاً على الإنسان هو الذي يوسع الخيارات، ويقلل الفجوات، ويُمكّن جميع سكان ليبيا من المشاركة الفعّالة في مستقبل التنمية في البلاد.

هذا التقرير هو ثمرة عملية وطنية تشاركية، وقد أُنجز تحت قيادة الهيئة العامة للمعلومات، وبمساهمات قيّمة من خبراء وباحثين وجامعات ومؤسسات أكاديمية وجهات معنية من مختلف أنحاء ليبيا. ويفخر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ليبيا بدعمه لهذه العملية من خلال التعاون الفني والاستشاري، وبالتنسيق الوثيق مع مكتب تقرير التنمية البشرية في نيويورك والمكتب الإقليمي للدول العربية في عمّان.

أودّ أن أعرب عن خالص تقديري لقيادة الهيئة العامة للمعلومات، وفرق التحرير والبحث، والخبراء الوطنيين، وجميع المساهمين الذين بفضل تفانيهم وخبراتهم أُنجز هذا التقرير. كما أودّ أن أشكر الجامعات الليبية التي أبدت التزاماً وتفانياً كبيرين في استضافة جلسات التشاور والتي أسهمت برؤى قيّمة أثرت التحليل والمضمون العام للتقرير.

نأمل أن يكون التقرير مرجعاً قيّماً لصانعي السياسات، والباحثين، والعاملين في مجال التنمية، والمؤسسات التي تعمل على رسم ملامح مستقبل التنمية في ليبيا. فإلى جانب تحديد التحديات والفرص، يسعى التقرير إلى دعم حوار وطني مستنير، والمساهمة في صياغة مسار التحول الرقمي الذي يُعزز التنمية الشاملة والمستدامة والمتمحورة حول الإنسان في جميع أنحاء ليبيا.

الدكتورة صوفي كيمخدزه
الممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تقديم

في عالم يشهد تحولات متسارعة وغير مسبوقة، تقف الإنسانية اليوم عند مفترق طرق تاريخي، حيث تتقاطع مسارات التقدم التكنولوجي مع رهانات التنمية البشرية، ليشكّلا معاً ملامح عصر جديد تُعاد فيه صياغة مفاهيم الرفاه، والقدرة، والعدالة الاجتماعية. لقد أفرزت الثورة الرقمية، بما تحمله من تقنيات الذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، والاتصال الفوري، واقعاً تنموياً مختلفاً، لم تعد فيه الموارد التقليدية وحدها كافية، بل أصبحت المعرفة الرقمية والقدرة على توظيفهما حجر الزاوية في بناء المجتمعات المزدهرة.

وفي هذا السياق، يكتسب مفهوم التنمية البشرية أبعاداً أكثر عمقاً واتساعاً، وهو ليس مقتصراً على تحسين مستويات الدخل أو توسيع فرص التعليم والرعاية الصحية، بل مرتبطاً بمدى قدرة الأفراد والمجتمعات على النفاذ إلى الفضاء الرقمي، والمشاركة الفاعلة فيه، وتسخير إمكاناته لتحقيق حياة كريمة ومستدامة. ومن هنا، تبرز الرقمنة ليس فقط كأداة تقنية، بل كقوة وإمكانيه تعتمد على الحوكمة والإنصاف وشبكات الأمان وسيطرة الناس الفعالة على التكنولوجيا في تحقيق قدرتها على التحول الشامل المطلوب في تشكيل أنماط الإنتاج، والتعليم، والصحة، بل وحتى العلاقات الاجتماعية ذاتها.

بالنسبة لليبيا، فإن هذا التحول الرقمي يأتي في سياق وطني خاص، يتسم بتحديات مركبة وفرص واعدة في آن واحد، فمن جهة، تواجه الدولة تحديات هيكلية تتعلق بإعادة بناء المؤسسات، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومعالجة الاختلالات في سوق العمل، وتعزيز كفاءة الخدمات الأساسية. ومن جهة أخرى، تتيح الرقمنة نافذة استراتيجية يمكن من خلالها تجاوز العديد من القيود التقليدية، وتسريع وتيرة التنمية، وتعزيز الشمول الاجتماعى، خاصة فى ظل التركيبة السكانية الشابة التي تمثل رصيداً ديموغرافياً مهماً إذا أُحسن استثماره .

> **إن التحول الرقمي ليس مجرد أداة تقنية بل هو إطار تحولي شامل يعيد تشكيل أنماط الإنتاج والتعليم والصحة ويضع الاستثمار في الإنسان كغاية ووسيلة لتحقيق التنمية المستدامة.**

إن هذا التقرير يأتي استجابة لهذه التحولات، وسعياً لفهم أبعادها المختلفة وانعكاساتها على الواقع الليبي، وهو لا يهدف فقط إلى تشخيص الوضع القائم بل يقدم رؤية تحليلية واستشرافية تسهم في توجيه السياسات العامة نحو مسارات أكثر كفاءة وعدالة واستدامة.

ينطلق التقرير في فصله الأول من تأصيل الإطار المفاهيمي للتنمية البشرية، من خلال إعادة قراءة المفاهيم التقليدية في ضوء المتغيرات الجديدة، مع التركيز على العلاقة التفاعلية بين التكنولوجيا وتوسيع القدرات الإنسانية.و يستعرض الفصل الثاني دور التعليم الرقمي، باعتباره المدخل الأساس لبناء اقتصاد المعرفة، وأداة محورية لتمكين الأفراد من مهارات المستقبل.

أما الفصل الثالث، فيتناول أحد المرتكزات الحيوية وهي الصحة الرقمية، من خلال استكشاف إمكانات التقنيات الحديثة في تحسين الوصول إلى الخدمات الصحية، ورفع كفاءتها وتقليل الفجوات بين المناطق المختلفة.

ويناقش الفصل الرابع الاقتصاد الرقمي، مسلطاً الضوء على فرص تنويع الاقتصاد وتحفيز الابتكار وخلق وظائف جديدة تتناسب مع متطلبات العصر الرقمي.

وفي سياق تعزيز الحكم الرشيد، خصص الفصل الخامس لتحليل دور الحوكمة الرقمية لتعزيز العدالة والشفافية والمشاركة المجتمعية، بما يسهم في بناء عقد اجتماعي أكثر تماسكاً.

في ما تناول الفصل السادس التحديات والمخاطر للتنمية البشرية في ظل ما يُعرف بـ"مجتمع المخاطر" حيث تتقاطع المخاطر الرقمية مع التحديات التقليدية مثل عدم المساواة، والبطالة، والهشاشة المؤسسية .

واختتم التقرير بملحق إحصائي تضمّن مؤشرات ودلائل التنمية البشرية في ليبيا،بما في ذلك تطور دليل التنمية البشرية وأبعدها المختلفة،في محاولة لتوفير قاعدة بيانات علمية تدعم صناع القرار والباحثين في فهم الاتجاهات العامة، وتقييم أثر السياسات التنموية.

إن هذا التقرير بما يحمله من تحليلات ورؤى، يمثل دعوة مفتوحة لإعادة التفكير في مسارات التنمية البشرية في ليبيا في ضوء التحول الرقمي، ويؤكد أن الاستثمار في الإنسان بوصفه الغاية والوسيلة في آن واحد يظل الخيار الإستراتيجي الأنجح لتحقيق التنمية المستدامة. كما يشدد على أن الرقمنة، رغم ما تحمله من فرص كبيرة، قد تُعمّق الفجوات القائمة إذا لم تُدر بسياسات شاملة تراعي مبادئ العدالة والإنصاف.

وعليه، فإن بناء مستقبل تنموي أكثر إشراقاً في ليبيا يتطلب تبني نهج متكامل يزاوج بين التمكين الرقمي وتعزيز القدرات البشرية، ويستند إلى رؤية وطنية واضحة،قوامها الابتكار، والشراكة، والاستدامة، وهو ما يسعى هذا التقرير إلى الإسهام فيه، بوصفه أداة معرفية واستراتيجية لدعم مسيرة التنمية البشرية في ليبيا في ظل عصر الرقمنة.

الدكتور محمد إبراهيم الهمالي
رئيس الفريق البحثي للتقرير الوطني السابع لتنمية البشرية

> بناء مستقبل تنموي أكثر إشراقاً في ليبيا يتطلب تبني نهج متكامل يزاوج بين التمكين الرقمي وتعزيز القدرات البشرية، ويستند إلى رؤية وطنية واضحة وشاملة.

> الاستثمار في الإنسان هو الغاية والوسيلة؛ ويجب أن يظل الخيار الاستراتيجي الأنجع لتحقيق التنمية المستدامة، وضمان انتقال ليبيا بفعالية إلى عصر المعرفة الرقمية.

الهيكل التنظيمي لإعداد التقرير الوطني السابع للتنمية البشرية:

يأتي التقرير الوطني السابع للتنمية البشرية 2025 في سياق التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم، وما تفرضه من تحديات وفرص على مسارات التنمية البشرية، حيث يسعى إلى تقديم قراءة معمقة لأبعاد التنمية المختلفة وانعكاساتها على الواقع الليبي. ولا يقتصر هذا الجهد على توصيف الوضع الراهن، بل يتجاوز ذلك نحو بناء رؤية تحليلية واستشرافية تدعم توجيه السياسات العامة بما يعزز الكفاءة والعدالة والاستدامة، ويركز على توسيع خيارات الأفراد وتحسين جودة الحياة، بالاستناد إلى الركائز الأساسية المتمثلة في التعليم والصحة والاقتصاد.

وفي هذا الإطار، خلصت مشاورات اللجان الوطنية المعنية بإعداد التقرير مع الجامعات والمؤسسات الأكاديمية والخبراء الوطنيين، والاجتماعات التنسيقية مع خبراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) واللجنة الاستشارية للتقرير، إلى اعتماد عنوان "التنمية البشرية في عصر الرقمنة"، بما يعكس نتائج التحليل لواقع التنمية في ليبيا،ويواكب في الوقت ذاته التحولات العالمية المتجهة نحو الرقمنة ودورها المتنامي في تشكيل مستقبل التنمية.

تم اعتماد الهيكل التنظيمي لإعداد التقرير، وحددت بوضوح المسؤوليات والمهام الموكلة إلى كل لجنة وفريق ، مما يعكس نهجاً تشاركياً ووطنياً في إعداد التقرير، حيث تم تشكيل هذه لجان وفرق العمل المتخصصة التي ضمت خبراء ليبيين من مختلف المناطق الجغرافية والتخصصات العلمية بهدف ضمان تغطية شاملة لكافة جوانب الموضوع من منظور متعدد.

وحرصاً على ضمان نجاح إعداد التقرير الوطني السابع للتنمية البشرية وفق أعلى المعايير المهنية والعلمية، أصدر السيد رئيس الهيئة العامة للمعلومات خمسة قرارات تأسيسية وتنظيمية شكلت الإطار القانوني والإداري والفني للعمل على التقرير. هذه القرارات، والتي حملت الأرقام 27، 28، 29، 30، 34، لسنة 2025م، كانت حجر الزاوية لضمان سير العمل بفعالية وكفاءة عالية، وتحقيق أعلى مستويات الجودة في المخرجات النهائية. أسست هذه القرارات هيكلية قانونية وإدارية وفنية متكاملة، حددت بوضوح المسؤوليات والمهام الموكلة لكل لجنة وفريق، مما يعكس نهجاً تشاركياً ووطنياً في إعداد التقرير من خلال هذه الهيكلية.

> **اعتمدت الهيئة العامة للمعلومات سلسلة من القرارات التنظيمية (27، 28، 29، 30، 34 لسنة 2025) لتشكل الإطار القانوني والإداري المتكامل للجان و فرق العمل الوطنية المشرفة على إعداد التقرير الوطني السابع للتنمية البشرية**

الهيكل التنظيمي لإعداد التقرير الوطني السابع للتنمية البشرية

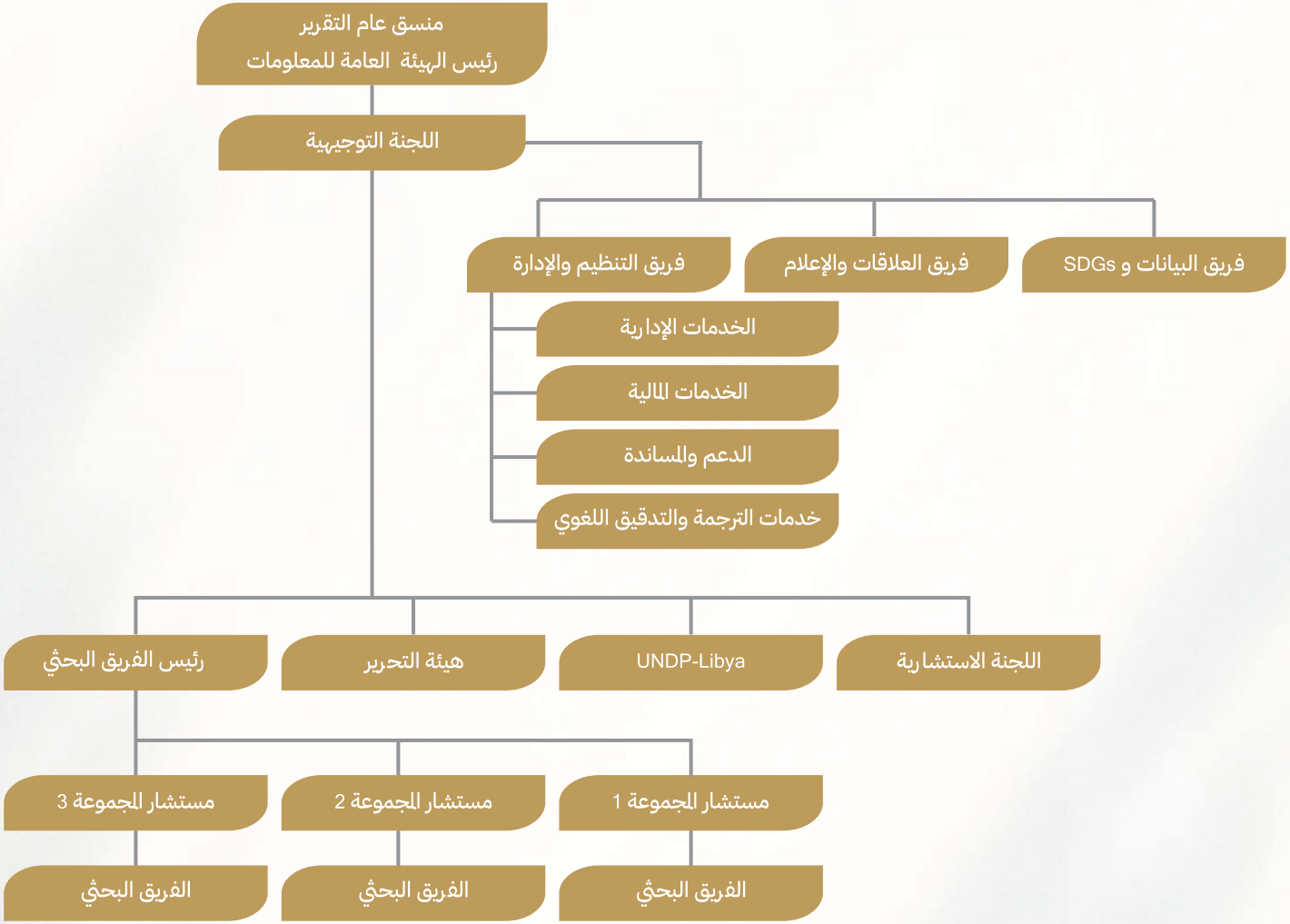

المـراحـل الـزمنيـة

يمتد العمل في التقرير الوطني السابع للتنمية البشرية عبر مراحل زمنية محددة بدقة، تضمن التخطيط السليم والتنفيذ المنهجي لكافة الأنشطة والمهام. تم وضع خطة زمنية شاملة تغطي الفترة من نهاية عام 2024 حتى إطلاق التقرير النهائي في عام 2026. تتضمن هذه المراحل العديد من الأنشطة المتداخلة والمتكاملة، بدءاً من المشاورات المجتمعية الأولية، مروراً بإعداد الورقات البحثية الخلفية، وصولاً إلى المراجعات الفنية والتحرير النهائي.

يُظهر الخط الزمني تسلسلاً منطقياً للأنشطة، حيث تتبع كل مرحلة المرحلة الأخرى بشكل مدروس يضمن جودة المخرجات. تشمل المراحل الرئيسة: مرحلة التخطيط و التحضير، مرحلة البحث و جمع البيانات مرحلة التحليل وإعداد المسودات، مرحلة المراجعة والتدقيق، ومرحلة الإطلاق والنشر.

كما يتضمن الجدول الزمني فترات محددة للتشاور مع الخبراء الدوليين والمحليين، وإجراء المشاورات المجتمعية الموسعة في مختلف مناطق ليبيا.

في اطار حوكمة اصدار التقرير تم اعتماد مراحل إعداده وجدوله الزمني وآلية المتابعة وهي كالآتي :

المشاورات الأولية لإعداد التقرير.. نهج تشاركي شامل

بدأت المشاورات الأولية لإعداد التقرير الوطني السابع للتنمية البشرية منذ الربع الأخير من سنة 2024، إيماناً من الهيئة العامة للمعلومات بأهمية النهج التشاركي في تحديد أولويات التنمية. تم تنظيم ورش عمل متخصصة في جامعة سبها وجامعة مصراتة، وهما مؤسستان أكاديميتان عريقتان تمثلان مناطق جغرافية مختلفة في ليبيا. شهدت هذه الورش مشاركة واسعة وحوارات معمقة حول التحديات والفرص التي يواجهها المجتمع الليبي في المرحلة الراهنة. خلصت المشاورات إلى إجماع واضح على أن التحول الرقمي والرقمنة هو موضوع الساعة، وأنه يمثل ضرورة حتمية لمواكبة التطورات العالمية المتسارعة.

تزامنت هذه المشاورات مع صدور التقرير الأممي الذي تناول الذكاء الاصطناعي وتأثيره على التنمية البشرية عالمياً، مما عزز قناعة الهيئة بأهمية اختيار موضوع يرتبط بالتحولات الرقمية العالمية مع مراعاة السياق الليبي الخاص. لذا، تم اختيار "الرقمنة ودورها في التنمية البشرية" ليكون الموضوع المحوري للتقرير السابع، بما يضمن الارتباط بالأجندة العالمية مع الاستجابة للاحتياجات المحلية.

في أبريل 2025، شهدت الهيئة العامة للمعلومات سلسلة من الاجتماعات المكثفة لفرق العمل المختلفة، بهدف اختيار العنوان الرئيس للتقرير الوطني السابع للتنمية البشرية. جاءت هذه المشاورات كامتداد طبيعي لما انبثق عن المشاورات المجتمعية السابقة في الجامعات، حيث تم أخذ مخرجات تلك الورش بعين الاعتبار، وتحليل التوجهات والأولويات التي أبرزها المشاركون من أكاديميين وخبراء وطلبة .

انطلقت المشاورات من قناعة راسخة بأن الرقمنة والتحول الرقمي ليسا مجرد خياري تقنية، بل هما محركان أساسيان للتنمية الشاملة والمستدامة في القرن الحادي والعشرين. تم استعراض عدة عناوين مقترحة، وناقشت الفرق مزايا وعيوب كل منها، ومدى ارتباطها بالواقع الليبي وبالتوجهات العالمية في مجال التنمية البشرية.

وبعد مداولات معمقة وحوارات بناءة، توصلت الفرق إلى إجماع على اختيار العنوان الرئيس للتقرير (التنمية البشرية في عصر الرقمنة)، حيث يعكس هذا العنوان التوازن المطلوب بين الطموح والواقعية، وبين الأصالة والحداثة، وبين الخصوصية الليبية والانفتاح على التجارب العالمية.

تميزت الاجتماعات بحضور واسع من مختلف التخصصات، مما أثرى النقاش وأسهم في بلورة رؤية شاملة ومتكاملة حول المحاور التي سيغطيها التقرير. تم التأكيد على ضرورة أن يكون التقرير وثيقة وطنية جامعة، تعبر عن تطلعات الشعب الليبي نحو مستقبل أفضل يستفيد من الثورة الرقمية لتحسين جودة الحياة وتعزيز فرص التنمية المستدامة.

تم بعد ذلك البدء في كتابة الورقات الخلفية من خبراء و أكاديميين كلا حسب تخصصه لتكون الأساس لفصول التقرير .

المراجعات الفنية للورقات الخلفية مع خبراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP

خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2025، دخل العمل في التقرير الوطني السابع مرحلة حاسمة ومهمة، وهي مرحلة المراجعة الفنية المتخصصة للورقات البحثية الخلفية التي تشكل العمود الفقري للتقرير. تم تنظيم سلسلة من الجلسات العلمية المكثفة، شارك فيها نخبة من الخبراء الليبيين المتخصصين في مجالات التنمية البشرية والرقمنة وتكنولوجيا المعلومات، إلى جانب خبراء دوليين من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) الذين يمتلكون خبرة واسعة في إعداد ومراجعة تقارير التنمية البشرية على المستوى العالمي.

أسفرت هذه المراجعات الفنية عن عديد من الملاحظات والتوصيات القيمة التي ساهمت في تحسين جودة الورقات البحثية بشكل ملموس. تم دمج هذه الملاحظات في المسودات المحدثة، مما عزز من متانة الأساس العلمي للتقرير ليتوافق و المعايير العالمية.

إن هذا التعاون الوثيق بين الخبراء الليبيين والدوليين يجسد روح الشراكة الحقيقية في بناء المعرفة، ويؤكد التزام الهيئة العامة للمعلومات بإنتاج تقرير يرقى إلى مستويات إحترافية عالية على المستويين الإقليمي والدولي.

أولا: الإطار المفاهيمي للتنمية البشرية في عصر الرقمنة:

الإنسان أولاً: التنمية البشرية في عصر الرقمنة والذكاء الاصطناعي

منذ إطلاق أول تقرير للتنمية البشرية عام 1990، شكّلت تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحولاً نوعياً في الفكر التنموي العالمي، عبر نقل مركز الاهتمام من النمو الاقتصادي بوصفه غاية نهائية، إلى الإنسان باعتباره جوهر التنمية وغايتها الأساسية . وقد أرسى هذا التحول مفهوماً تنموياً يقوم على توسيع خيارات البشر وتعزيز قدراتهم، من خلال تمكينهم من العيش حياة طويلة وصحية، واكتساب المعرفة، والتمتع بمستوى معيشي لائق، وهي الأبعاد الثلاثة التي يقوم عليها مؤشر التنمية البشرية(HDI) .

وعلى مدى أكثر من ثلاثة عقود، تطورت تقارير التنمية البشرية لتستجيب للتحولات العالمية المتسارعة، فانتقلت من التركيز على قياس التقدم في حدوده التقليدية، إلى معالجة قضايا أكثر تعقيداً تتصل بعدم المساواة، والاستدامة البيئية، والقدرة على الصمود، والتغيرات الديموغرافية، وصولاً إلى التحديات المرتبطة بالثورة الرقمية والذكاء الاصطناعي. وقد تجسّد هذا التطور في إدخال مؤشرات جديدة ومعدلة، مثل مؤشر التنمية التنمية البشرية المعدّل بعدم المساواة (IHDI) ومؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI) ، ومؤشر التنمية البشرية المعدل بالضغط الكبوكبي (PHDI) ما أتاح قراءة أكثر عمقاً للتقدم التنموي وحدوده البيئية والاجتماعية .

وفي هذا السياق العالمي المتحوّل، تأتي الرقمنة بوصفها إحدى أكثر القوى التحويلية تأثيراً في مسارات التنمية البشرية المعاصرة، فالتحول الرقمي لم يعد مجرد عملية تقنية أو تحديث للأدوات، بل أصبح عاملاً بنيوياً يعيد تشكيل أنماط الإنتاج، والعمل، وتقديم الخدمات، والعلاقات بين الدولة والمجتمع، بل ويعيد تعريف مفهوم الفرص نفسها.

وتؤكد تقارير التنمية البشرية العالمية الحديثة أن الرقمنة، إذا ما أُديرت ضمن أطر حوكمية عادلة، قادرة على تسريع تحقيق التنمية البشرية، وتوسيع نطاق النفاذ إلى الخدمات الأساسية، وتعزيز الشمول الاجتماعي، والحد من الفجوات الجغرافيةوالاجتماعية، غير أنها، وفي المقابل، قد تُفاقم أوجه عدم المساواة القائمة إذا غابت الأطر التنظيمية، وتفاوتت مستويات الجاهزية، وانحصر الوصول إلى التقنيات الرقمية في فئات أو مناطق دون غيرها.

وفي الحالة الليبية، يكتسب هذا النقاش بعداً خاصاً، نظراً لتقاطع مسار التحول الرقمي مع سياق وطني معقّد يتسم بتراكم الأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية، وتفاوت مستويات التنمية بين المناطق، وضعف الجاهزية المؤسسية في عدد من القطاعات الحيوية. وعلى الرغم من ذلك، تُظهر ليبيا في السنوات الأخيرة مؤشرات رقمية وديموغرافية تتيح فرصاً كامنة لإعادة توجيه مسار التنمية البشرية عبر الرقمنة، إذا ما أُحسن توظيفها ضمن رؤية وطنية متكاملة تضع الإنسان في صدارة الأولويات.

شكل (1) تطور مرتبة ليبيا في مؤشر التنمية البشرية بحسب تقارير الأمم المتحدة 2010-2025

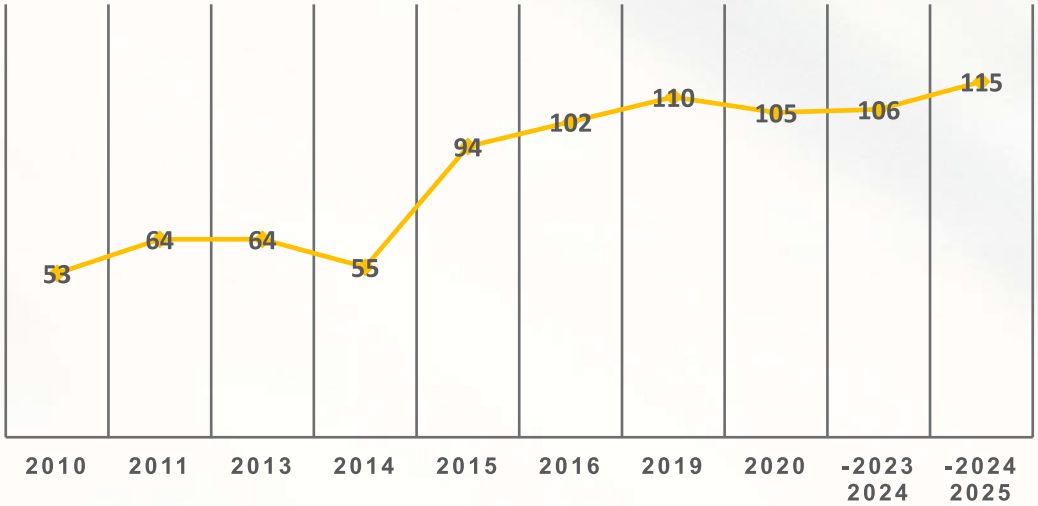

تشير بيانات مؤشر التنمية البشرية إلى أن ليبيا لا تزال ضمن قائمة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، وإن كان مسارها خلال العقد الأخير قد اتسم بالتذبذب، متأثراً بحالة عدم الاستقرار وتراجع أداء المؤسسات العامة. وفي التقرير العالمي للتنمية البشرية لعام 2025، بلغت قيمة مؤشر التنمية البشرية في ليبيا 0.721، ما وضعها في المرتبة 115 عالمياً. وفي المقابل، أظهر القياس الوطني المعتمد على بيانات محلية أكثر حداثة وتفصيلاً قيمةً أعلى للمؤشر بلغت 0.765، ما يرفع ترتيب ليبيا إلى المرتبة 95 عالمياً، لو تم الاعتماد في التقرير العالمي للتنمية البشرية على ذات البيانات الحديثة ويعكس هذا الفارق أهمية تطوير القدرات الوطنية في إنتاج وتحليل البيانات، و تحديث البيانات لدى المنظمات الدولية المعنية التي يتم بالاعتماد على بياناتها في حساب مؤشر التنمية البشرية للدول في العالم و كذلك ودور الإحصاء الوطني في تقديم قراءة أكثر دقة لواقع التنمية البشرية، بما يدعم صياغة السياسات العامة المبنية على الأدلة.

غير أن قراءة مؤشر التنمية البشرية بمعزل عن أبعاده البيئية لم تعد كافية في عصر تتزايد فيه المخاطر المناخية والضغوط الكوكبية، فمؤشر التنمية البشرية المعدّل بالضغط الكوكبي (PHDI) يُظهر أن جانباً من التقدم التنموي المحقق في ليبيا قد تم على حساب البيئة، من خلال ارتفاع البصمة الكربونية ونصيب الفرد من استهلاك الموارد، وهو ما يطرح تحدياً جوهرياً يتعلق باستدامة هذا التقدم على المدى الطويل. ويؤكد هذا الواقع أن مسار التنمية البشرية في ليبيا يحتاج إلى إعادة توجيه، بحيث يوازن بين تحسين رفاه الإنسان اليوم وضمان حقوق الأجيال القادمة .

ينطلق التقرير الوطني السابع للتنمية البشرية في ليبيا 2025 من فرضية مركزية مفادها أن الرقمنة تمثل أداة استراتيجية لإعادة تصميم مسارات التنمية البشرية، لا بوصفها غاية تقنية في حد ذاتها، بل كوسيلة لتمكين الإنسان وتعزيز قدرته على الاختيار والفعل في بيئة تتسم بتعدد المخاطر. وفي هذا الإطار، يعتمد التقرير مقاربة (الإنسان أولاً)، التي تنظر إلى التحول الرقمي كمنفعة عامة قادرة على دعم الاستعادة المؤسسية، وتوسيع النفاذ الآمن إلى الخدمات، وتعزيز المرونة المعيشية، وتمكين الأفراد من التحكم في مستقبلهم في عصر الذكاء الاصطناعي.

ويرتكز الإطار المفاهيمي للتقرير على أربعة محركات رئيسة تشكّل الأساس التحليلي لمساراته المختلفة

تتمثل في إصلاح السياسات والتشريعات بما يواكب التحولات الرقمية، وتعزيز الابتكار باعتباره رافعة للنمو الشامل، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات الأثر التنموي الأعلى، وبناء القدرات الرقمية للأفراد والمؤسسات. ويؤكد هذا الإطار أن نجاح التحول الرقمي في ليبيا مرهون بقدرته على تقليص الفجوات القائمة وتعزيز العدالة الرقمية، وضمان عدم ترك أي فئة أو منطقة خارج مسار التنمية

وعليه، فإن هذا التقرير لا يتعامل مع الرقمنة كقطاع منفصل، بل كقوة أفقية عابرة للقطاعات، تؤثر في التعليم، والصحة، والاقتصاد، والحوكمة، والبيئة، وتُشكل في مجموعها مساراً جديداً للتنمية البشرية في ليبيا. ومن خلال هذا المنظور، يسعى التقرير إلى تقديم قراءة تحليلية معمّقة لفرص الرقمنة ومخاطرها، وربطها مباشرة بمؤشرات التنمية البشرية، تمهيداً لاستخلاص دلالات سياساتية عملية تدعم صانعي القرار في رسم مسار تنموي أكثر شمولًا واستدامة .

ثانياً التعليم الرقمي ... تقييم الجاهزية المؤسسية وتنمية رأس المال البشري

يُعد التعليم أحد الركائز الأساسية للتنمية البشرية ليس فقط بوصفه قناةً لاكتساب المعرفة، بل باعتباره أداةً مركزية لتوسيع خيارات الأفراد وتعزيز قدراتهم على المشاركة الاقتصادية والاجتماعية. وفي سياق التحولات الرقمية المتسارعة، لم يعد التعليم الرقمي خياراً تكميلياً أو حلًا ظرفياً، بل أصبح استحقاقاً تنموياً يرتبط مباشرة بقدرة الدول على بناء رأس مال بشري قادر على التكيف مع متطلبات الاقتصاد الرقمي ومجتمع المعرفة. وتؤكد تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الاستثمار في التعليم الجيد والشامل أحد أكثر المسارات فاعلية لتعزيز التنمية المستدامة والحد من أوجه عدم المساواة.

وفي ليبيا، يواجه قطاع التعليم تحدياً مزدوجاً يتمثل في الحاجة إلى معالجة الاختلالات البنيوية المتراكمة، وفي الوقت نفسه الاستجابة لمتطلبات التحول الرقمي التي. فرضتها التغيرات العالمية وتجربة جائحة كوفيد-19، فقد كشفت الجائحة بوضوح هشاشة النظم التعليمية التقليدية، وأظهرت محدودية قدرة المؤسسات التعليمية على ضمان استمرارية التعلم في ظل الأزمات، مقارنة بالدول التي استثمرت مبكرًا في البنية التحتية للتعليم الرقمي والمنصات التعليمية الإلكترونية.

> الرقمنة ليست قطاعاً منفصلاً، بل هي قوة أفقية عابرة للقطاعات تؤثر في التعليم، والصحة، والاقتصاد، والحوكمة؛ لتُشكل في مجموعها مساراً جديداً للتنمية البشرية في ليبيا.

> التعليم الرقمي لم يعد خياراً تكميلياً، بل أصبح استحقاقاً تنموياً يرتبط مباشرة بقدرة الدولة على بناء رأس مال بشري قادر على التكيف مع متطلبات اقتصاد المعرفة.

شكل (2) مدى ملائمة تصميم المناهج التعليمية لتطبيق التعليم الرقمي

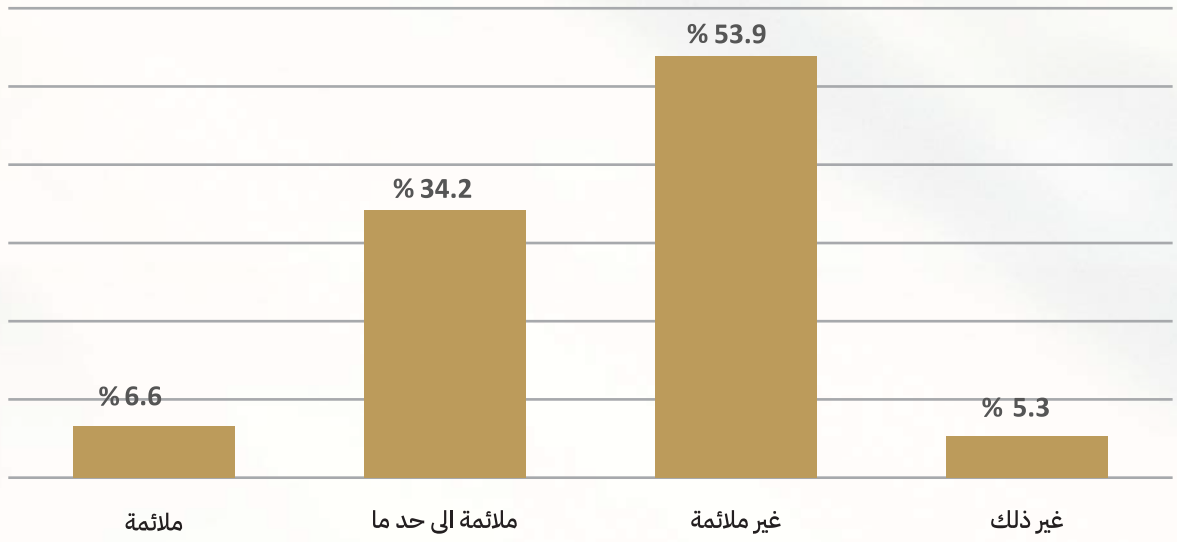

تشير نتائج التحليل الواردة في التقرير إلى أن التحول الرقمي في التعليم الليبي لا يزال في مراحله الأولية، ويتسم بعدم التجانس بين المؤسسات والمناطق، فعلى مستوى تصميم المناهج، أظهرت البيانات أن أكثر من نصف المشاركين في الاستطلاع التعليمي 53.9%يرون أن المناهج الحالية غير مصممة بطريقة تسهّل التطبيق الرقمي، ما يعكس فجوة واضحة بين المحتوى التعليمي ومتطلبات التعليم الرقمي كما أفاد 56.6% من المشاركين بأن طرائق التدريس السائدة لا تواكب متطلبات التحول الرقمي، وتعتمد بدرجة كبيرة على التلقين، بدلاً من التفاعل، والتعلم القائم على المشكلات، وبناء المهارات .

أما على مستوى الدعم المؤسسي والمنصات الرقمية، فتُظهر النتائج أن نحو 67.1% من المشاركين يرون أن الجهات الرسمية المعنية بالتعليم لا توفر اشتراكات أو دعماً كافياً للمنصات التعليمية الرقمية، ما يحد من قدرة المؤسسات التعليمية على تبني نماذج تعلم مرنة وقابلة للتوسع. ويُضاف إلى ذلك ضعف تكامل المنصات الرقمية مع النظم الإدارية والتعليمية، وغياب رؤية وطنية موحدة للتعليم الرقمي، ما أدى إلى مبادرات جزئية ومتناثرة لا ترقى إلى مستوى التحول الشامل .

تشكل البنية التحتية الرقمية أحد أبرز العوائق أمام التحول الرقمي في التعليم، إذ تعاني العديد من المؤسسات التعليمية، خاصة في المناطق الريفية والنائية، من ضعف الاتصال بالإنترنت، ونقص الأجهزة والمعدات، وغياب القاعات المجهزة تقنياً. ويؤدي هذا التفاوت في الجاهزية الرقمية إلى تعميق الفجوة التعليمية بين المناطق، ويقوض مبدأ تكافؤ الفرص في الحصول على تعليم ذي جودة، وهو ما يتعارض مع جوهر مقاربة التنمية البشرية التي تقوم على عدم ترك أي فئة خلف الركب.

ولا يقل العنصر البشري أهمية عن البنية التحتية في إنجاح التحول الرقمي، فالتقرير يبيّن أن نقص الكفاءات الرقمية لدى المعلمين والإدارات التعليمية يمثل تحدياً جوهرياً، حيث تفتقر نسبة كبيرة من الكوادر التعليمية إلى التدريب المنهجي على استخدام أدوات التعليم الرقمي وتكنولوجيا التعلم. كما أن مقاومة التغيير، وضعف الثقافة الرقمية، وغياب برامج التطوير المهني المستمر، كلها عوامل تحد من فاعلية إدماج التكنولوجيا في العملية التعليمية.

في المقابل، يبرز التعليم الرقمي كفرصة استراتيجية لإعادة تعريف وظيفة التعليم في ليبيا، والانتقال من نموذج يعتمد على نقل المعرفة إلى نموذج يقوم على تمكين المتعلم، فالتعليم الرقمي يتيح توسيع نطاق الوصول إلى التعليم، خاصة للفئات التي تواجه صعوبات جغرافية أو اجتماعية، ويدعم مفهوم التعلم مدى الحياة، ويعزز المهارات الرقمية التي باتت شرطاً أساسياً للاندماج في سوق العمل الحديث. كما يسهم في تقليص الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات الاقتصاد، من خلال إدماج مهارات مثل التفكير النقدي وحل المشكلات، والعمل التعاوني، والابتكار.

ويرتبط التحول الرقمي في التعليم ارتباطاً وثيقاً بتنمية رأس المال البشري، الذي يشكل المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، فالدول التي تستثمر في تعليم رقمي شامل وعالي الجودة تكون أكثر قدرة على تعزيز الإنتاجية، وجذب الاستثمارات، وبناء اقتصاد قائم على المعرفة، وفي السياق الليبي، يكتسب هذا البعد أهمية خاصة في ظل التركيبة الديموغرافية الشابة، حيث يشكل الشباب نسبة كبيرة من السكان، وهم الأكثر اتصالاً بالتكنولوجيا، والأقدر على توظيفها في الابتكار وريادة الأعمال إذا ما توفرت لهم البيئة التعليمية الداعمة.

وعليه، تشير نتائج هذا الفصل إلى أن التحول الرقمي في التعليم الليبي يمثل رافعة تنموية محتملة، لكنه يظل مشروطاً بإصلاحات هيكلية تشمل تحديث المناهج، وتطوير طرائق التدريس، وتعزيز البنية التحتية الرقمية، وبناء القدرات البشرية، ووضع إطار حوكمي وتشريعي واضح للتعليم الرقمي، ويُعد تبني رؤية وطنية متكاملة للتعليم الرقمي خطوة أساسية لضمان أن يسهم هذا التحول في تحسين مؤشرات التنمية البشرية ، وتعزيز العدالة التعليمية، وبناء رأس مال بشري قادر على قيادة مسار التنمية في عصر الرقمنة .

ثالثاً الصحة الرقمية... رعاية ذكية لحياة أفضل

تُعد الصحة أحد الأبعاد الجوهرية للتنمية البشرية إذ يرتبط تحسن المؤشرات الصحية ارتباطاً مباشراً بقدرة الأفراد على توسيع خياراتهم والمشاركة الفاعلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية . وفي هذا الإطار، لا يُعدُّ التحول الرقمي في القطاع الصحي مجرد تحديث تقني للخدمات، بل إصلاحاً هيكلياً يعيد تعريف أساليب التخطيط، وإدارة الموارد، وتقديم الرعاية الصحية، بما يعزز الكفاءة والإنصاف والاستدامة. وتؤكد تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الاستثمار في الصحة الرقمية يشكل أحد المسارات الفاعلة لتحسين جودة الخدمات وتقليص الفجوات الصحية، خاصة في السياقات التي تعاني من تفاوت جغرافي ومؤسسي .

وفي الحالة الليبية أظهرت البيانات تحسناً نسبياً في عدد من المؤشرات الصحية الأساسية خلال السنوات الأخيرة، فقد ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة (من 70.8سنة عام 2020 إلى 73.5 سنة عام 2025) وسجل تراجع في معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة، كما تحسنت مؤشرات رعاية الأمومة، حيث تتم غالبية الولادات داخل مرافق صحية وتحت إشراف كوادر مؤهلة، وشهدت البنية التحتية الصحية توسعاً ملحوظاً من حيث عدد المستشفيات ومرافق الرعاية الصحية الأولية، بما يعكس استثماراً في التغطية الجغرافية للخدمات الأساسية، غير أن هذه المؤشرات الإيجابية لا تخفي استمرار اختلالات بنيوية تؤثر في جودة الخدمات وعدالتها ، خاصة في المناطق الطرفية والريفية .

وتكشف المعطيات الواردة في التقرير عن استمرار تحديات صحية رئيسية ، من أبرزها العبئ المتزايد للأمراض غير المعدية، وارتفاع معدلات الوفيات الناجمة

عن حوادث الطرق، إضافة إلى تحديات تتعلق بتغذية الأطفال وانتشار أنماط غير صحية. كما تظهر البيانات تفاوتاً في استكمال سلاسل التطعيم، ما يعكس فجوات في المتابعة والاستمرار . وعلى المستوى المالي يظل الإنفاق الصحي محدوداً مقارنة بالاحتياجات مع اعتماد كبير على التمويل الحكومي، وارتفاع نسبي في الإنفاق المباشر من جيوب المواطنين في ظل تغطية تأمينية محدودة، ويؤدي هذا الواقع إلى إضعاف الحماية المالية للأسر، ويحد من قدرة النظام الصحي على تحقيق العدالة الصحية الشاملة .

وفي هذا السياق، تبرز الصحة الرقمية بوصفها أداة استراتيجية لمعالجة عدد من هذه التحديات الهيكلية فإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الصحي يتيح تحسين إدارة البيانات، وتعزيز التخطيط المبني على الأدلة، وتطوير نظم الرصد الوبائي، وتوسيع الوصول إلى الخدمات الصحية، خاصة في المناطق التي تعاني من نقص الكوادر أو البعد الجغرافي. وتشمل مكونات الصحة الرقمية ، السجلات الصحية الإلكترونية ، والتطبيب عن بُعد، وأنظمة دعم القرار و تطبيقات الهاتف المحمول، ومنصات إدارة المستشفيات وسلاسل الإمداد.

شكل (3) معوقات البنية التحتية للصحة الرقمية

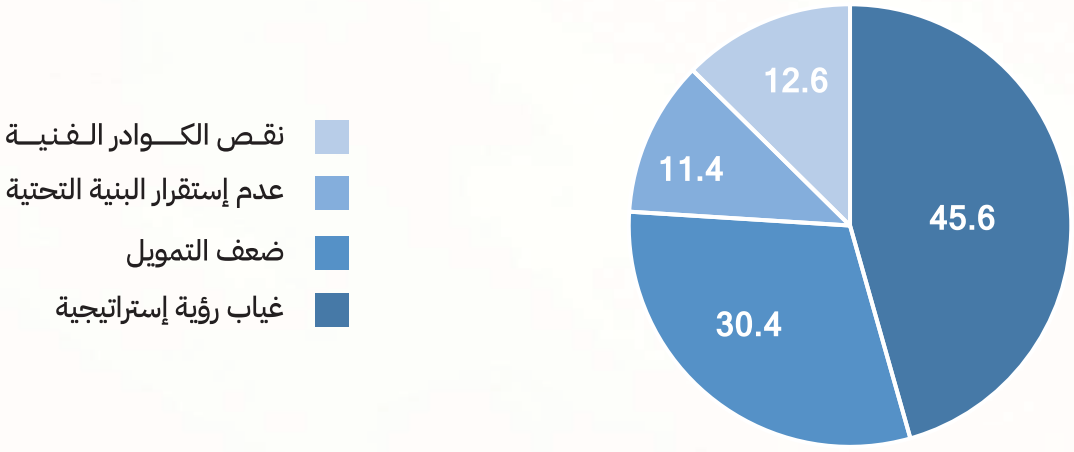

غير أن واقع الصحة الرقمية في ليبيا لا يزال محدوداً ومتفاوتاً، إذ تشير نتائج الاستطلاع الميداني الذي شمل عدة مؤسسات صحية إلى أن نسبةً معتبرةً من هذه المؤسسات تفتقر إلى اتصال موثوق بالإنترنت ، أو إلى بنية تقنية أساسية مثل الخوادم ومراكز البيانات. كما أن استخدام أنظمة معلومات صحية متخصصة كأنظمة إدارة المستشفيات أو السجلات الصحية الإلكترونية، لا يزال محدود الانتشار، وغالباً ما يقتصر على مبادرات جزئية وغير متكاملة ويُلاحظ غياب بوابة وطنية موحدة تتيح للمواطنين الوصول إلى ملفاتهم الصحية أو حجز الخدمات إلكترونياً، ما يحد من استفادة المرضى من التحول الرقمي.

وعلى المستوى الوطني، برزت بعض المبادرات الرقمية المهمة ، مثل اعتماد نظام المعلومات الصحية (DHIS2) لرصد المؤشرات الصحية وجمع بيانات الرعاية الأولية والتحصين، إضافة إلى منصة تحصين التي أُطلقت خلال جائحة كوفيد- 19 لتسجيل التطعيمات وإصدار شهادات إلكترونية مرتبطة بالرقم الوطني. كما تم إطلاق مبادرات للتطبيب عن بُعد بالتعاون مع شركاء دوليين، بهدف تسهيل الاستشارات الطبية وربط الأطباء داخل ليبيا وخارجها بالمرضى. ورغم أهمية هذه التجارب، إلا أنها بقيت محدودة الأثر بسبب ضعف التكامل المؤسسي، وغياب إطار وطني شامل للصحة الرقمية يضمن الاستدامة والتوسع.

و يشكل بناء القدرات البشرية أحد أبرز التحديات أمام التحول الرقمي في القطاع الصحي، إذ تُظهر النتائج أن نسبةً ضئيلةً فقط من المؤسسات الصحية توفر برامج تدريب منتظمة على استخدام الأنظمة الرقمية، بينما يتم غالبية التدريب بصورة ظرفية ومحدودة عند إدخال نظام جديد. كما تعاني المؤسسات من نقص الكوادر التقنية المتخصصة، وضعف الحوافز، وغياب مسارات مهنية واضحة في مجال الصحة الرقمية ويُضاف إلى ذلك محدودية الوعي بقضايا حوكمة البيانات، والخصوصية، وأمن المعلومات، رغم كونها عناصر أساسية لضمان ثقة المواطنين واستدامة التحول الرقمي .

في المقابل، تمتلك ليبيا فرصاً واعدة لتعزيز الصحة الرقمية ، مستفيدة من تركيبتها الديموغرافية الشابة والانتشار الواسع للهواتف الذكية، وارتفاع معدلات استخدام الإنترنت. وتتيح هذه المعطيات إمكانية تبني حلول رقمية مرنة ومنخفضة الكلفة مثل التطبيقات الصحية المحمولة، والخدمات السحابية والتطبيب عن بُعد ، بما يسمح بالقفز التقني وتجاوز بعض المراحل التقليدية المكلفة. كما يمكن للبناء على التجارب القائمة وتوحيدها ضمن رؤية وطنية متكاملة أن يسهم في تحسين كفاءة الإنفاق الصحي، وتقليص الفجوات الجغرافية، وتعزيز العدالة الصحية.

وعليه، يشير هذا الفصل إلى أن الصحة الرقمية تمثل رافعة أساسية لتعزيز التنمية البشرية في ليبيا، لكنها تظل مشروطة بإصلاحات مؤسسية تشمل تطوير البنية التحتية الرقمية، وبناء القدرات البشرية وتحسين حوكمة البيانات، وتعزيز التكامل بين المبادرات القائمة. إن تبني استراتيجية وطنية شاملة للصحة الرقمية من شأنه أن يدعم تحقيق التغطية الصحية الشاملة ، ويعزز كفاءة النظام الصحي، ويقلص أوجه عدم المساواة في الوصول إلى الخدمات، بما ينعكس إيجاباً على مؤشرات التنمية البشرية ويعزز حق الإنسان في الصحة بوصفه حقاً أساسياً غير قابل للتجزئة.

رابعاً الاقتصاد الرقمي ... نحو أداء أفضل

يشهد الاقتصاد العالمي تحولاً هيكلياً عميقاً بفعل الرقمنة، تجاوز مجرد إدخال التكنولوجيا في العمليات القائمة ليطال أنماط الإنتاج، وسلاسل القيمة وأسواق العمل، وآليات تقديم الخدمات. ولم يعد التحول الرقمي عاملاً داعماً للنمو فحسب بل أصبح أحد محدداته الرئيسة، ومكوناً أساسياً في قدرة الدول على تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة . وتؤكد تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن توظيف الرقمنة في الاقتصاد يمكن أن يسهم في رفع الإنتاجية، وتوسيع فرص العمل، وتعزيز الشمول المالي،شريطة أن يُدار ضمن أطر سياساتية تضمن إدماج الفئات الهشة وعدم تعميق الفجوات القائمة.

وفي السياق الليبي، يبرز التحول الرقمي بوصفه فرصة مزدوجة لمعالجة التحديات الاقتصادية الهيكلية من جهة، وإعادة توجيه مسار النمو نحو مسارات أكثر تنوعاً واستدامة من جهة أخرى. فليبيا، رغم اعتماد اقتصادها التاريخي على قطاع النفط، تمتلك مؤشرات رقمية وبنيوية تُظهر جاهزية نسبية للانتقال نحو اقتصاد رقمي أكثر شمولاً. وتشير البيانات إلى تحسن ملحوظ في عدد من المؤشرات المرتبطة بالاتصال والإنترنت، حيث بلغ معدل انتشار الإنترنت بين الأفراد نحو 88.5% في بداية عام 2025، متجاوزاً المتوسطات العالمية والإقليمية، مع انتشار شبه كامل لشبكات الهاتف المحمول من الجيلين الثالث والرابع، وارتفاع عدد خطوط الهاتف المحمول النشطة إلى ما يقارب ضعف عدد السكان.

وقد انعكس هذا التقدم في البنية التحتية الرقمية جزئياً على ترتيب ليبيا في المؤشرات الدولية، إذ سجلت

تحسناً ملحوظاً في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية الصادر عن الأمم المتحدة، وانتقلت إلى فئة الدول ذات المؤشر المرتفع، متقدمة عشرات المراتب خلال فترة وجيزة غير أن هذا التحسن الكلي يخفي تفاوتاً واضحاً بين مكونات المؤشر،حيث لا تزال الخدمات الحكومية عبر الإنترنت محدودة الفاعلية، ويظل التفاعل الرقمي بين المواطن والمؤسسات في مراحله الأولية، ما يعكس فجوة بين الجاهزية التقنية والاستخدام الفعلي .

وعلى مستوى التمكين الاقتصادي للفئات الهشة يبيّن التقرير أن التحول الرقمي يحمل إمكانات واعدة لخلق فرص دخل جديدة، وتسهيل الوصول إلى الأسواق والخدمات، خاصة للنساء والشباب وذوي الإعاقة وسكان المناطق النائية. غير أن هذه الإمكانات لا تزال مقيدة بجملة من التحديات، أبرزها ضعف المهارات الرقمية، وتفاوت القدرة على تحمّل كلفة الأجهزة والخدمات، ومحدودية الاستفادة المؤسسية من أدوات الرقمنة. وتشير نتائج الاستطلاع إلى أن نسبة محدودة فقط من المؤسسات تعتمد الأنظمة الرقمية بصورة فعلية، في حين لا يزال أكثر من نصفها يعمل دون إدماج حقيقي للتقنيات الرقمية، ما يحد من أثر الرقمنة في رفع الإنتاجية وخلق فرص عمل مستدامة.

ويُظهر تحليل الاقتصاد الرقمي في ليبيا أن مساهمة قطاع الاتصالات والتكنولوجيا في الناتج المحلي الإجمالي لا تزال دون إمكاناتها الكامنة رغم التقدم في مؤشرات الاتصال، فعلى الرغم من ارتفاع معدلات استخدام الإنترنت وانخفاض كلفة الخدمات الرقمية مقارنة بالدخل، فإن تبني التقنيات المتقدمة، مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، لا يزال محدوداً داخل المؤسسات العامة والخاصة. وتشير البيانات إلى أن نسبة ضئيلة من المؤسسات تستخدم تطبيقات الذكاء الاصطناعي بصورة فعلية، في حين يرى الغالبية أن ضعف البنية التحتية التقنية ونقص التشريعات والمهارات يعتبران عائقين رئيسيين أمام التحول الرقمي الشامل .

ويُعدُّ الشمول المالي أحد المجالات التي شهدت تطوراً ملحوظاً في سياق التحول الرقمي فقد أسهمت التقنيات المالية (Fintech) في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المصرفية، وزيادة استخدام وسائل الدفع الإلكتروني، وارتفاع عدد الحسابات المصرفية والبطاقات ونقاط البيع. وتشير البيانات إلى نمو متسارع في عدد أجهزة نقاط البيع، وتضاعف حجم المعاملات الرقمية خلال الفترة الأخيرة مع توسع ملحوظ في استخدام التطبيقات المصرفية عبر الهاتف المحمول. وأسهم هذا التحول في إدماج شرائح جديدة، بما في ذلك النساء غير العاملات، ضمن النظام المالي الرسمي .

غير أن هذا التقدم في الشمول المالي لا يزال غير متوازن جغرافياً، إذ تتركز معظم الخدمات المالية الرقمية في المناطق الحضرية، بينما تعاني المناطق الشرقية والجنوبية من ضعف التغطية ونقص البنية الداعمة، كما تواجه الخدمات المالية الرقمية تحديات تتعلق بالثقة، والأمن السيبراني، والثقافة المالية الرقمية، ما يحد من تعظيم أثرها التنموي. ويؤكد التقرير أن استدامة الشمول المالي الرقمي تتطلب تطوير الإطار التنظيمي، وتعزيز حماية المستهلك، وتوسيع برامج التوعية وبناء القدرات.

ولم يكن ذلك لعدم وجود الخدمات الرقمية في مناطق الشرق والجنوب وإنما كانت نتيجة لاختلاف نوعية الخدمات فتبين أن الخدمات المالية في تلك المناطق تتم عن طريق التحويل الرقمي المباشر .

شكل(4) التوزيع الجغرافي لنقاط البيع (POS)

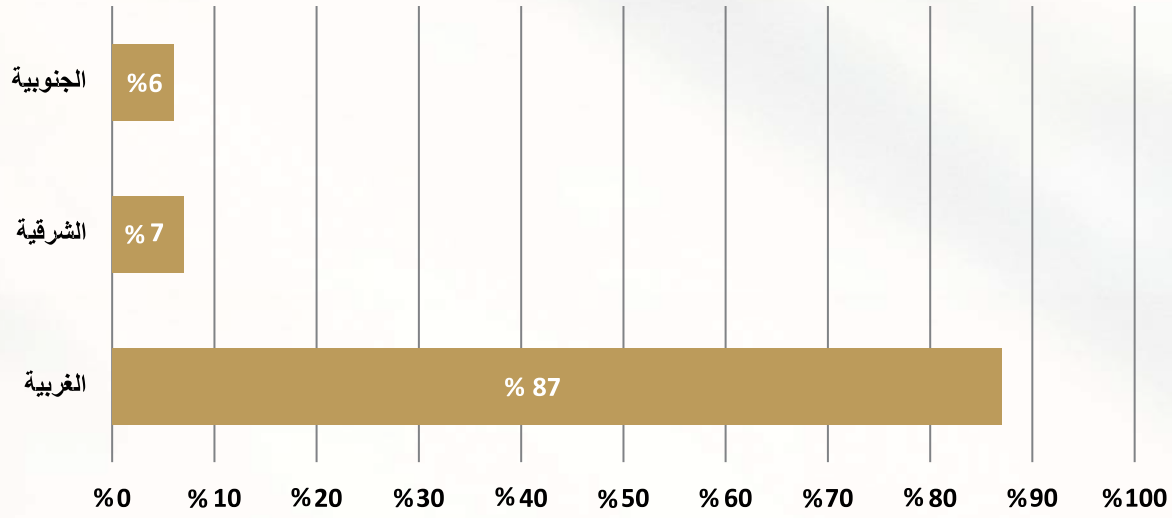

وفيما يتعلق بريادة الأعمال الرقمية، يشير التقرير إلى توسع ملحوظ في التجارة الإلكترونية والمنصات الرقمية مع تسجيل مئات المتاجر الإلكترونية رسمياً،وانتشار واسع لمبادرات ريادة الأعمال غير الرسمية.غير أن هذا النمو يصطدم بغياب إطار تشريعي متكامل للتجارة الإلكترونية، وضعف آليات التمويل، وتعقيدات التسجيل والضمانات، ما يحد من قدرة المشاريع الناشئة، خاصة التي يقودها الشباب والنساء، على النمو والاستدامة. كما أن فجوة المهارات الرقمية وضعف الربط بين التعليم وسوق العمل، يشكلان عائقاً إضافياً أمام تعظيم أثر ريادة الأعمال الرقمية في خلق فرص عمل نوعية .

أما على مستوى مستقبل الوظائف، فيبرز الذكاء الاصطناعي بوصفه عاملًا مزدوج الأثر، يحمل فرصاً لخلق وظائف جديدة في مجالات التقنية والابتكار، لكنه في الوقت نفسه يهدد عدداً من الوظائف التقليدية منخفضة المهارات. ويشير التقرير إلى أن الاقتصاد الليبي في ظل بنيته الحالية، لا يزال محدود الجاهزية للاستفادة الكاملة من تقنيات الذكاء الاصطناعي، ما يرفع مخاطر اتساع فجوة المهارات وتفاقم عدم المساواة إذا لم تُعتمد سياسات استباقية لإعادة التأهيل وبناء القدرات

وعليه، يخلص هذا الفصل إلى أن التحول الرقمي يمثل رافعة اقتصادية محتملة لتعزيز النمو، وخلق فرص العمل، وتوسيع الشمول المالي في ليبيا. غير أن تحويل هذه الإمكانات إلى أثر تنموي ملموس يظل مشروطاً بإصلاحات هيكلية تشمل تطوير البنية التحتية الرقمية وتحديث الأطر التشريعية، وبناء المهارات الرقمية وتعزيز التكامل بين السياسات الاقتصادية والتعليمية والمالية.

إن توجيه التحول الرقمي نحو تمكين الفئات الهشة وتقليص الفجوات المناطقية، ودعم ريادة الأعمال يُعد شرطاً أساسياً لضمان مساهمة الاقتصاد الرقمي في تحسين مؤشرات التنمية البشرية، وتحقيق نمو أكثر شمولًا واستدامة.

خامساً الحوكمة الرقمية .. تعزيز العدالة والشفافية والمشاركة المجتمعية

لم يعد التحول الرقمي في السياقات المعاصرة عمليةً تقنيةً محايدةً، بل أصبح إطاراً مؤسسياً يعيد تشكيل علاقة الدولة بالمجتمع، ويؤثر بصورة مباشرة في جودة

الحوكمة، ومستويات الشفافية، وإمكانيات المشاركة المجتمعية. وتشير تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن الرقمنة، حين تُدار ضمن أطر حوكمية رشيدة، يمكن أن تشكّل أداةً فعّالةً لتعزيز المساءلة، وتحسين كفاءة الخدمات العامة وتقليص الفجوات في الوصول إلى الحقوق والخدمات. وفي المقابل، قد تتحول الرقمنة إلى عامل إقصاء وتهميش إذا غابت التشريعات، وضعفت الجاهزية المؤسسية، وتفاوتت فرص النفاذ بين المناطق والفئات الاجتماعية .

في الحالة الليبية، يكتسب موضوع الحوكمة الرقمية اهمية خاصة، نظراً للتحديات البنيوية التي تواجه مؤسسات الدولة، وتعدد الجهات المشرفة على مسارات الرقمنة ، وضعف التكامل بين النظم الحكومية. ويؤكد التقرير أن التحول الرقمي في ليبيا لا ينبغي أن يُختزل في أتمتة الإجراءات أو تحويل الوثائق إلى صيغ إلكترونية، بل يجب النظر إليه كمشروع وطني لإعادة بناء المؤسسات على أسس الشفافية، والكفاءة، والمساءلة، بما يعزز ثقة المواطنين في الدولة ويحقق أثراً ملموساً في حياتهم اليومية.

و تشير البيانات الواردة في التقرير إلى أن ليبيا تمتلك قاعدة أولية يمكن البناء عليها في مسار الحوكمة الرقمية، مدعومة بانتشار واسع لاستخدام الإنترنت ونمو متسارع في أدوات الدفع الإلكتروني، وتوسع نسبي في استخدام المنصات الرقمية الحكومية. وقد أظهرت التجارب الدولية أن الرقمنة تسهم في تقليص الفساد الإداري وتحسين كفاءة الإنفاق العام من خلال تتبع العمليات، وربط قواعد البيانات، والحد من الازدواجية. وفي السياق الليبي، تُبرز مراجعات الجهات الرقابية أهمية الربط الرقمي في كشف حالات ازدواج الرواتب والحد من الهدر المالي، وتعزيز الشفافية في إدارة الموارد العامة، خاصة في القطاعات ذات الحساسية العالية.

غير أن هذه الإمكانات لا تزال تصطدم بتحديات هيكلية واضحة، إذ يواجه مسار الحوكمة الرقمية في ليبيا ضعفاً في البنية التحتية الرقمية، لا سيما في المناطق الريفية حيث تعاني نسبة معتبرة من المؤسسات من غياب اتصال مستقر بالإنترنت. كما يشير التقرير إلى تعدد الجهات المشرفة على الرقمنة، وغياب تشريعات إلزامية واضحة تنظم الحوكمة الرقمية، وضعف التنسيق بين الوزارات والمؤسسات، ما يؤدي إلى تكرار المبادرات وغياب التكامل. ويُضاف إلى ذلك نقص الكوادر المؤهلة الإدارية ، إلى جانب مقاومة التغيير وضعف الثقافة الرقمية المؤسسية .

و في هذا السياق، تبرز العدالة الرقمية بوصفها أحد المفاهيم المركزية في الإطار التحليلي للتقرير، فالعدالة الرقمية لا تقتصر على إتاحة التكنولوجيا، بل تشمل ضمان تكافؤ الفرص في الوصول إلى الخدمات الرقمية، وجودة الاتصال، واستقرار الشبكات، وحماية الحقوق الرقمية، خصوصاً للفئات والمناطق الأكثر هشاشة. وتشير البيانات إلى وجود فجوة رقمية واضحة بين المناطق الحضرية والريفية، سواء من حيث نسب استخدام الإنترنت، أو سرعة الاتصال، أو جاهزية المؤسسات. ويؤدي هذا التفاوت إلى إعادة إنتاج أنماط عدم المساواة القائمة حيث يحظى سكان المدن الكبرى بفرص أفضل للوصول إلى الخدمات الرقمية بينما يُضطر سكان المناطق الريفية إلى تحمل أعباء إضافية للحصول على أبسط الخدمات.

> **الحوكمة الرقمية هي مشروع وطني لإعادة بناء المؤسسات على أسس الشفافية والكفاءة وهي الأداة الفعّالة لتعزيز المساءلة وتقليص الفجوات في الوصول إلى الحقوق والخدمات.**

جدول (1) مؤشرات الحوكمة الرقمية والتحول الرقمي في ليبيا

المؤشر	القيمة / التقدير	التحليل والارتباط بالمحور الاستراتيجي
انتشار الإنترنت بين السكان	% 72 - % 88.5	يُعزز جاهزية المجتمع لتبني الخدمات الرقمية والمشاركة الإلكترونية
نمو التجارة الإلكترونية	%40	يُشير إلى توسع السوق الرقمي ويدعم الاقتصاد التنافسي
نمو الدفع الإلكتروني	%300	يُسهم في تقليص الفساد المالي وكشف الموظفين الوهميين
سرعة الاتصال الوطني	10 ميجابت/ثانية	غير كافية لدعم خدمات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة
خسائر سنوية بسبب غياب المشتريات الإلكترونية	1.2 مليار دينار	يُبرز أهمية تبني نظام مشتريات إلكتروني مركزي
عدد الجهات الحكومية المتداخلة في الرقمنة	6 جهات	يُعيق التنسيق ويُبطئ تنفيذ السياسات الرقمية
نسبة موظفي القطاع العام المؤهلين رقميًا	%12	يُظهر الحاجة إلى برامج تدريب وطنية عاجلة
نسبة المواطنين المفضلين للطرق التقليدية	%60	يُشير إلى ضعف الثقافة الرقمية المجتمعية
التهديدات السيبرانية المسجلة (DDoS، فدية)	مرتفعة ومتزايدة	تُضع ضغوطاً على أمن البيانات المفتوحة والحكومة الرقمية
غياب تشريعات إلزامية للحوكمة الرقمية	لا توجد لوائح تنفيذية	يُبقي الرقمنة في إطار تجريبي ويُضعف الالتزام المؤسسي
غياب التكامل بين قواعد البيانات الحكومية	مستمر	يُؤدي إلى تكرار الخدمات ويُضعف الرقابة على الهويات والمستحقات

وتتفاقم تحديات العدالة الرقمية بفعل محدودية الإنفاق العام المخصص للتحول الرقمي، وغياب تشريعات حديثة لحماية البيانات والمعاملات الإلكترونية، ما يضعف الثقة المجتمعية في استخدام المنصات الرقمية. كما يشير التقرير إلى أن ضعف الثقافة الرقمية لدى المواطنين والمؤسسات يقلل من معدلات التفاعل مع الخدمات الإلكترونية، ويحد من أثر الرقمنة في تعزيز المشاركة والمساءلة.

أما المشاركة المجتمعية الرقمية، فينظر إليها التقرير كامتداد للمواطنة النشطة في العصر الرقمي، فالمنصات الرقمية تتيح إمكانات غير مسبوقة لإشراك المواطنين في تقييم السياسات العامة، والتعبير عن آرائهم والمساهمة في تحسين الخدمات، بما يعزز شرعية القرارات العامة ويبني عقداً اجتماعياً أكثر شمولاً. غير أن هذه الإمكانات لا تزال محدودة التفعيل في السياق الليبي، حيث تفتقر العديد من المنصات الحكومية آليات تفاعلية فعّالة، ويظل دور المواطن في الغالب مقتصراً على كونه متلقٍ للخدمة، لا بوصفه شريكاً في تصميمها أو تقييمها.

ويولي التقرير أهمية خاصة لدور الشباب في تعزيز الحوكمة الرقمية والمشاركة المجتمعية، نظراً لكونهم الفئة الأكثر اتصالاً بالتكنولوجيا والأكثر استعداداً للانخراط في الفضاء الرقمي. وتشير البيانات إلى أن نسبة كبيرة من مستخدمي الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في ليبيا هم من فئة الشباب، وأن عدداً متزايداً من المبادرات الرقمية يقودها شباب في مجالات الابتكار وريادة الأعمال والخدمات الرقمية. غير أن هذه الطاقة الديموغرافية تواجه تحديات تتعلق بضعف الفرص الاقتصادية، وارتفاع معدلات البطالة، وهجرة الكفاءات ما يحد من قدرتها على الإسهام المستدام في مسار الحوكمة الرقمية .

وفيما يتعلق بالأمن السيبراني وحوكمة البيانات، يبيّن التقرير أن ضعف الأطر القانونية والتنظيمية يشكل أحد أبرز المخاطر التي تهدد مسار الرقمنة، فغياب قوانين شاملة لحماية البيانات الشخصية، وضعف تطبيق معايير أمن المعلومات، وارتفاع معدلات الاختراق والجرائم الإلكترونية، كلها عوامل تقوض الثقة الرقمية وتحد من استعداد المؤسسات والمواطنين لاستخدام الخدمات الرقمية. ويؤكد التقرير أن الأمن السيبراني لم يعد قضيةً تقنيةً فحسب، بل أصبح مسألةً سياديةً ترتبط بحماية الأصول الرقمية للدولة وضمان استمرارية الخدمات العامة .

وعليه، يخلص هذا الفصل إلى أن الحوكمة الرقمية في ليبيا تمثل فرصة استراتيجية لإعادة بناء الدولة على أسس أكثر شفافية وكفاءة وعدالة، لكنها تظل مشروطة بتبني رؤية وطنية موحدة، وتحديث الإطار التشريعي، وتطوير البنية التحتية الرقمية، وبناء القدرات البشرية، وتعزيز ثقافة المشاركة المجتمعية الرقمية. إن تحقيق العدالة الرقمية وضمان مشاركة مجتمعية فعّالة يشكلان عاملين أساسيين لتحويل الرقمنة من أداة تقنية إلى مسار تنموي يعزز الثقة بين المواطن والدولة، ويدعم تحقيق التنمية البشرية الشاملة في عصر الرقمنة.

سادساً التنمية البشرية في عصر الرقمنة ... التحديات والمخاطر

تواجه التنمية البشرية في ليبيا، كما في العديد من الدول مرحلةً جديدةً تتسم بتصاعد التحديات والمخاطر وتداخل الأزمات، في ظل ما يعرف بمجتمع المخاطر حيث لم تعد التحديات التنموية مقتصرةً على أبعادها الاقتصادية أو الاجتماعية التقليدية، بل امتدت لتشمل أخطاراً مناخيةً وبيئيةً وديموغرافيةً واقتصاديةً متزايدة التعقيد. وفي ظل التحولات الرقمية المتسارعة، تتداخل هذه التحديات مع مسارات الرقمنة، بما يفرض على صانعي السياسات إعادة التفكير في نماذج التنمية السائدة، وربط التقدم التكنولوجي بإدارة المخاطر وضمان استدامة التنمية البشرية.

تُعدُّ التغيرات المناخية من أبرز التحديات التي تؤثر مباشرةً في مسار التنمية البشرية في ليبيا، فقد أظهرت البيانات المناخية ارتفاعاً ملحوظاً في درجات الحرارة خلال العقود الأخيرة، بوتيرة تفوق المتوسط العالمي، ما انعكس في زيادة حدة الظواهر المناخية المتطرفة، مثل موجات الجفاف والفيضانات المفاجئة. وقد شكّلت عاصفة (دانيال) عام 2023 مثالاً صارخاً على هشاشة البنية البيئية والعمرانية ، وما ترتب عليها من خسائر بشرية ومادية واسعة النطاق، شملت نزوح عشرات الآلاف من السكان، وتدمير البنية التحتية الأساسية، وتعطّل الخدمات الصحية والتعليمية. وتُبرز هذه التجربة أن المخاطر المناخية لم تعد أحداثاً استثنائيةً، بل تحوّلت إلى عنصر بنيوي يهدد استقرار مسارات التنمية البشرية .

شكل (5) مؤشر التنمية البشرية HDI ومؤشر التنمية البشرية المعدل للضغط الكوكبي PHDI في ليبيا 2000-2023

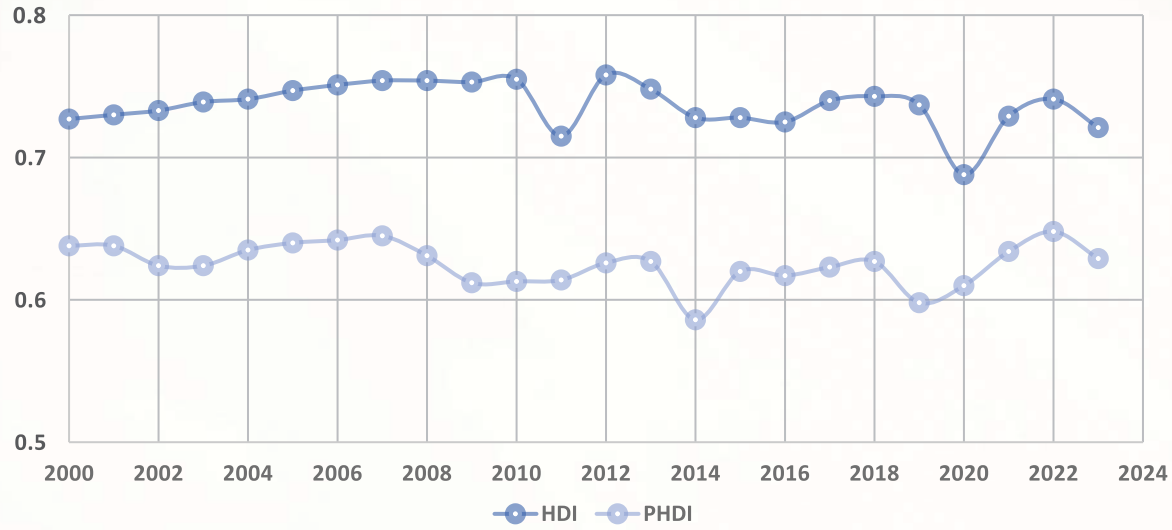

ويرتبط التغير المناخي في ليبيا ارتباطاً وثيقاً بملفات شح الموارد المائية، والتصحر، والاعتماد شبه الكلي على النفط، ما يزيد من قابلية الاقتصاد والمجتمع للصدمات البيئية. وفي هذا السياق، يكتسب البعد البيئي لمؤشر التنمية البشرية أهميةً متزايدةً إذ يُظهر مؤشر التنمية البشرية المعدّل بالضغط الكوكبي(PHDI) وجود فجوة مستمرة بين التقدم التنموي المحقق ومستوى الاستدامة البيئية، بما يعكس أن جانباً من تحسين مستويات المعيشة تم على حساب البيئة والموارد الطبيعية. ويشير هذا الواقع إلى مسار تنموي غير مستدام قد يؤدي، على المدى المتوسط والطويل إلى تقويض المكاسب التنموية المحققة، خاصة في مجالات الصحة وجودة الحياة .

تتداخل الرقمنة مع هذه التحديات المناخية بصورة مزدوجة الأثر، فمن جهة، تتيح التقنيات الرقمية أدوات متقدمة للرصد البيئي، والإنذار المبكر، وتحليل البيانات المناخية، بما يعزز قدرة الدولة والمجتمع على التنبؤ بالمخاطر والاستجابة لها. ومن جهة أخرى، تُسهم الرقمنة في زيادة الضغط الكوكبي من خلال ارتفاع استهلاك الطاقة، وتنامي النفايات الإلكترونية، وازدياد الطلب على الكهرباء لتشغيل البنية التحتية الرقمية. وتشير البيانات إلى ارتفاع كبير في استهلاك الفرد من الأجهزة الإلكترونية والنفايات الناتجة عنها، في ظل غياب أنظمة فعالة لإدارة النفايات الإلكترونية وإعادة التدوير، ما يشكل تحدياً بيئياً وصحياً إضافياً.

أما على الصعيد الديموغرافي، فتواجه ليبيا تحولات

عميقة تؤثر في مسار التنمية البشرية، فمن جهة تشكل التركيبة السكانية الشابة فرصةً تنمويةً مهمةً إذ يمثل الشباب نسبةً كبيرةً من السكان، وهم الأكثر اتصالاً بالتكنولوجيا والأكثر استعداداً للتفاعل مع أدوات الرقمنة. ومن جهة أخرى، تُفرز هذه التركيبة تحديات متزايدة تتعلق بارتفاع معدلات البطالة بين الشباب وضعف المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وهجرة الكفاءات، ما يحد من القدرة على استثمار العائد الديموغرافي بصورة فعّالة.

وتُعد الهجرة الداخلية والنزوح من أبرز التحديات الديموغرافية في ليبيا، فقد أدى التفاوت التنموي بين المناطق، وضعف الخدمات في بعض الأقاليم، إلى تدفق مستمر للسكان نحو المدن الكبرى، ما أسهم في زيادة الضغط على البنية التحتية الحضرية، وخلق أنماط من النمو العشوائي، وتعميق الفجوات بين مناطق الجذب والطرد السكاني. كما أسفر النزوح الداخلي الناتج عن الصراعات والكوارث الطبيعية عن تفاقم هشاشة الفئات المتضررة، وتقليص فرصهم في الوصول إلى التعليم، والصحة، وفرص العمل، بما يؤثر سلبًا في مؤشرات التنمية البشرية.

وتُضاف إلى ذلك تحديات الهجرة غير النظامية، حيث أصبحت ليبيا بلد عبور واستقرار لعدد كبير من المهاجرين، ما يفرض ضغوطاً إضافية على الخدمات العامة والبنية التحتية، ويعقّد إدارة الهوية، والحماية الاجتماعية، والأمن الإنساني. وفي ظل غياب نظم رقمية متكاملة لإدارة البيانات السكانية والهوية الرقمية، تتزايد المخاطر المرتبطة بالاستبعاد الاجتماعي وسوء التخطيط، وضعف الاستجابة المؤسسية.

وفي هذا السياق، تبرز الرقمنة كأداة محتملة للتخفيف من بعض هذه التحديات الديموغرافية، من خلال دعم العمل عن بُعد، وتوسيع فرص التعليم والتدريب الإلكتروني، وتعزيز الاقتصاد المحلي في المناطق الطرفية بما يسهم في كبح دوافع الهجرة الداخلية وتقليص الفجوات المناطقية. غير أن تحقيق هذا الأثر يظل مشروطاً بتطوير البنية التحتية الرقمية خارج المدن الكبرى، وضمان العدالة في الوصول إلى الخدمات الرقمية، وربط التحول الرقمي بسياسات تنموية إقليمية متوازنة .

أما التحديات الاقتصادية، فإن الاقتصاد الليبي يشهد اختلالات عميقة في سوق العمل وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، انعكست على انخفاض المؤشرات الاقتصادية، وضعف كفاءة السياسات، فالبطالة تتميز بطابع هيكلي ترتفع بين الشباب وخريجي الجامعات مع وجود فجوة مهارات وهيمنة للقطاع العام. كما إن مستوى المعيشة يشهد تراجعاً نتيجة انخفاض الدخل الحقيقي وارتفاع الأسعار وضعف القوة الشرائية بالرغم من ارتفاع الأجور. وأيضاً تشهد باقي المؤشرات (الفقر والتضخم والتفاوت) ارتفاعاً نتيجة لاختلالات نقدية وهيكلية. وفي ظل التحول الرقمي تبرز تحديات اقتصادية إضافية تتعلق بفجوة المهارات الرقمية وضعف البنية المؤسسية، ما يزيد من الحاجة إلى إصلاحات لتعزيز التنمية البشرية والاقتصادية .

يمثل التحول الرقمي نقلةً نوعيةً في مختلف القطاعات لكنه يطرح تحديات أخلاقية معقدة تمس القيم الإنسانية والعدالة والحوكمة، فتتصاعد الجرائم الإلكترونية بشكل كبير مع توسع استخدام التقنيات ما يتطلب تطوير التشريعات وتعزيز الوعي والأمن الرقمي. كما تبرز تحديات انتهاك الخصوصية والاستبعاد الرقمي، وسوء الاستخدام، والرقابة والتحيز الخوارزمي، بما يعمق الفجوات الاجتماعية ويساهم التحول الرقمي في زيادة الاستقطاب المجتمعي ونشر المعلومات المضللة، ما يهدد التماسك الاجتماعي ويتطلب استراتيجيات توعوية ومؤسسية شاملة.

وعليه، يخلص هذا الفصل إلى أن التحديات تشكّل اختباراً حقيقياً لمسار التنمية البشرية في ليبيا، خاصة

في عصر الرقمنة، فالتقدم التكنولوجي، إذا لم يُدر ضمن رؤية تنموية شاملة، قد يعمّق المخاطر بدلًا من احتوائها إن دمج الاعتبارات المناخية والبيئية والديموغرافية والاقتصادية في سياسات التحول الرقمي، وتوظيف الرقمنة كأداة لتعزيز الصمود، والإنذار المبكر، والتخطيط القائم على الأدلة، يُعدُّ شرطاً أساسياً لضمان استدامة التنمية البشرية، وحماية مكاسبها، وتمكين الإنسان الليبي من مواجهة المخاطر المتصاعدة بثقة وقدرة على التكيف .

> يمثل التحول الرقمي نقلة نوعية، لكنه يطرح تحديات أخلاقية معقدة تمس القيم الإنسانية والعدالة مما يتطلب تطوير التشريعات وحماية الخصوصية لضمان تماسك المجتمع وأمنه الرقمي

سابعاً مؤشر التنمية البشرية 2025 بين القياس المحلي والدولي:

يعكس الجدول تطور دليل التنمية البشرية في ليبيا ومكوناته الرئيسة خلال ثلاثة تقارير متتالية للتنمية البشرية (2018، 2022، 2025)، وهي دليل العمر ودليل التحصيل العلمي، ودليل الدخل، ويكشف تتبع هذه المؤشرات عن مسار تحسن تدريجي في مستوى التنمية البشرية في ليبيا خلال الفترة محل المقارنة، وإن كان هذا التحسن يتسم بدرجة من عدم التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية البشرية.

> يعكس تتبع مؤشرات التنمية البشرية في ليبيا مسار تحسن تدريجي؛ إلا أن استدامة هذا التقدم تتطلب تحقيق توازن أدق بين أبعاد الصحة والتعليم ومستوى المعيشة لضمان شمولية التنمية

جدول (2) مقارنة دليل التنمية البشرية الليبي في آخر ثلاث تقارير وطنية 2018-2022-2025

السنة	دليل العمر	دليل التحصيل التعليمي	دليل الدخل	دليل التنمية البشرية
التقرير الخامس 2018	0.760	0.893	0.498	0.717
التقرير السادس 2022	0.787	0.906	0.588	0.760
التقرير السابع 2025	0.823	0.803	0.673	0.765

المصدر/ من حساب الفريق الوطني التابع للهيئة العامة للمعلومات ومصلحة الإحصاء والتعداد.

فعلى مستوى دليل التنمية البشرية الكلي، تشير البيانات إلى أنه بلغ 0.717 في تقرير 2018، وهو مستوى يضع ليبيا ضمن فئة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة نسبياً، إلا أنه يعكس في الوقت ذاته أثر التحديات السياسية والاقتصادية التي مرت بها البلاد خلال تلك الفترة، وقد شهد المؤشر تحسناً ملحوظاً في تقرير 2022 ليصل إلى 0.760، بزيادة قدرها 0.043 نقطة، وهو ما يعكس بداية مرحلة تعافٍ نسبي في بعض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، واستمر هذا الاتجاه التصاعدي في تقرير 2025 حيث ارتفع المؤشر إلى 0.765، ورغم أن الزيادة بين عامي 2022 و 2025 تبدو محدودة (0.005 نقطة)، فإنها تعكس

حالة من الاستقرار النسبي في مسار التنمية البشرية بعد سنوات من التقلبات.

أما دليل العمر (الصحة)، فيُعد من المؤشرات التي أظهرت تحسناً واضحاً خلال الفترة محل الدراسة إذ ارتفع من 0.760 في تقرير 2018 إلى 0.787 في تقرير 2022، ثم سجل قفزة ملحوظة في تقرير 2025 ليصل إلى 0.823، ويعكس هذا التحسن تحسناً نسبياً في مؤشرات الصحة العامة ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة، رغم التحديات التي تواجه القطاع الصحي في ليبيا، مثل ضعف البنية التحتية الصحية وتفاوت الخدمات بين المناطق، ومع ذلك، فإن ارتفاع هذا المؤشر يشير إلى قدرة المجتمع الليبي على الحفاظ على مستويات مقبولة من الرعاية الصحية الأساسية مقارنة بظروف عدم الاستقرار التي مرت بها البلاد.

وفيما يتعلق بدليل التحصيل العلمي، فقد سجل 0.893 في تقرير 2018، ثم ارتفع إلى 0.906 في تقرير 2022، وهو ما يعكس المكانة التقليدية التي يحتلها التعليم في المجتمع الليبي، حيث ظل التعليم أحد الركائز الأساسية للتنمية الاجتماعية منذ عقود، إلا أن هذا المؤشر شهد تراجعاً ملحوظاً في تقرير 2025 ليصل إلى 0.803، وهو انخفاض لافت مقارنة بالتقارير السابقة، ويمكن تفسير هذا التراجع في ضوء جملة من التحديات التي يواجهها قطاع التعليم في ليبيا مثل تراجع جودة العملية التعليمية، وعدم استقرار المؤسسات التعليمية ، إضافة إلى آثار الأزمات الاقتصادية والإدارية على استمرارية التعليم وجودته ورغم أن المؤشر لا زال مرتفعاً نسبياً مقارنة ببقية الأدلة فإن هذا التراجع يمثل مؤشر إنذار يستدعي إعادة تقييم السياسات التعليمية وتعزيز الاستثمار في رأس المال البشري.

أما دليل الدخل، فقد ظل يمثل الحلقة الأضعف في بنية التنمية البشرية في ليبيا خلال التقارير الثلاثة، فقد سجل 0.498 في تقرير 2018، وهو مستوى يعكس أثر التقلبات الاقتصادية وتذبذب الإيرادات النفطية خلال تلك الفترة، إلا أن هذا المؤشر شهد تحسناً واضحاً في تقرير 2022 ليصل إلى 0.588، قبل أن يحقق قفزة أكبر في تقرير 2025 مسجلًا 0.676، ويعكس هذا التحسن تحسناً نسبياً في مستويات الدخل القومي للفرد، مدفوعاً بدرجة أساسية بتحسن أداء القطاع النفطي وارتفاع الإيرادات العامة، ومع ذلك، فإن استمرار الفجوة بين دليل الدخل وبقية الأدلة يشير إلى وجود اختلال هيكلي في الاقتصاد الليبي ، حيث لا تزال مستويات الدخل والتنوع الاقتصادي أقل قدرة على دعم التنمية البشرية مقارنة بقطاعي التعليم والصحة.

وبوجه عام، تكشف المقارنة بين التقارير الثلاثة أن مسار التنمية البشرية في ليبيا يتسم بطابع متذبذب لكنه يميل إلى التحسن التدريجي، حيث ساهم ارتفاع كل من دليل العمر ودليل الدخل في دعم الارتفاع العام في دليل التنمية البشرية، في حين شهد دليل التحصيل العلمي تراجعاً في التقرير الأخير، وتعكس هذه النتائج طبيعة التحولات التي يمر بها المجتمع الليبي في ظل بيئة اقتصادية وسياسية معقدة، إذ لا تزال التنمية البشرية تعتمد بدرجة كبيرة على العوامل الريعية المرتبطة بدخل النفط ، في مقابل تراجع نسبي في بعض مقومات التنمية المستدامة، وعلى رأسها جودة التعليم.

وعليه، فإن الحفاظ على مسار التحسن في دليل التنمية البشرية في ليبيا يتطلب تبني سياسات تنموية متكاملة تقوم على تنويع الاقتصاد، وتحسين جودة التعليم، وتعزيز كفاءة النظام الصحي، بما يضمن تحقيق توازن حقيقي بين الأبعاد الثلاثة للتنمية البشرية، ويحيل التحسن الحالي من تحسن ظرفي إلى مسار تنموي مستدام قادر على تعزيز رفاه الإنسان الليبي على المدى الطويل.

الخلاصات السياساتية المدمجة نحو مسار وطني متكامل للتنمية البشرية في عصر الرقمنة

تُظهر التحليلات الواردة في هذا التقرير أن التحول الرقمي في ليبيا يمثل فرصة استراتيجية لإعادة توجيه مسار التنمية البشرية، لكنه في الوقت ذاته يفرض تحديات معقّدة إذا ما تم التعامل معه بوصفه عملية تقنية منفصلة عن السياقين الاجتماعي والمؤسسي، فالتنمية البشرية في عصر الرقمنة لم تعد تُقاس فقط بتحسن المؤشرات الكمية، بل بقدرة السياسات العامة على توسيع خيارات الأفراد، وتقليص الفجوات، وتعزيز العدالة، وبناء القدرة على الصمود في مواجهة المخاطر المتداخلة.

تشير النتائج إلى أن الرقمنة تمتلك قدرة حقيقية على تحسين أداء القطاعات الأساسية (التعليم، الصحة، الاقتصاد، والحوكمة) عندما تُدمج ضمن رؤية وطنية متكاملة تضع الإنسان في مركزها، غير أن استمرار المقاربات الجزئية، وضعف التنسيق المؤسسي، وغياب الأطر التشريعية والتنظيمية الحديثة، يحد من الأثر التنموي المتوقع للتحول الرقمي، وقد يؤدي إلى إعادة إنتاج أنماط عدم المساواة القائمة، لا سيما بين المناطق الحضرية والريفية، وبين الفئات الاجتماعية المختلفة في قطاع التعليم، يؤكد التقرير أن التحول الرقمي لا يمكن أن يقتصر على إدخال المنصات أو الأدوات التكنولوجية، بل يتطلب إعادة تصميم المناهج وتحديث طرائق التدريس، وبناء القدرات الرقمية للكوادر التعليمية، بما ينقل النظام التعليمي من نموذج التلقين إلى نموذج التمكين، ويُعد الاستثمار في التعليم الرقمي ركيزة أساسية لتعزيز رأس المال البشري وسد الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وضمان استفادة الشباب من فرص الاقتصاد الرقمي بدلًا من تحوّلهم إلى فئة معرضة للتهميش.

أما في القطاع الصحي، فتبرز الصحة الرقمية كرافعة لتحسين الكفاءة والعدالة الصحية، عبر تعزيز التخطيط المبني على البيانات، وتوسيع الوصول إلى الخدمات وتقليص الفجوات الجغرافية، غير أن تحقيق هذا التحول يظل مرهوناً بتطوير البنية التحتية الرقمية وبناء القدرات البشرية، وتحسين حوكمة البيانات وضمان حماية الخصوصية وأمن المعلومات، بما يعزز ثقة المواطنين ويضمن استدامة الإصلاح الصحي ويشير التقرير إلى أن دمج الصحة الرقمية ضمن استراتيجية وطنية شاملة يُعد شرطاً أساسياً لتحقيق التغطية الصحية الشاملة وتحسين مؤشرات التنمية البشرية .

وفي المجال الاقتصادي، تُظهر النتائج أن التحول الرقمي والشمول المالي يحملان إمكانات واعدة لتعزيز النمو وخلق فرص العمل، خاصة للفئات الهشة، من خلال توسيع الوصول إلى الخدمات المالية، ودعم ريادة الأعمال الرقمية، وتطوير الاقتصاد القائم على المعرفة، غير أن تعظيم هذا الأثر يتطلب سياسات نشطة لمعالجة فجوة المهارات الرقمية، وتحديث الأطر التنظيمية، وضمان التوزيع الجغرافي العادل للبنية التحتية و الخدمات الرقمية، بما يحول دون تركّز مكاسب الرقمنة في مناطق أو فئات محددة.

وفيما يتعلق بالحوكمة، يؤكد التقرير أن الرقمنة تمثل فرصة لإعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة، عبر تعزيز الشفافية، والمساءلة، والمشاركة المجتمعية، غير أن ضعف الإطار التشريعي، وتعدد الجهات المشرفة ومحدودية الثقافة الرقمية، تمثل عوائق رئيسية أما ترسيخ الحوكمة الرقمية والعدالة الرقمية. ويُبرز التقرير أن ضمان النفاذ العادل للخدمات الرقمية وحماية الحقوق الرقمية، وتعزيز الأمن السيبراني، تُعد عناصر أساسية لتحويل الرقمنة من أداة إدارية إلى مسار إصلاحي مؤسسي شامل .

وتتداخل هذه التحديات مع المخاطر المناخية والديموغرافية والاقتصادية والأخلاقية المتصاعدة، التي

تُلقي بظلالها على مسار التنمية البشرية في ليبيا فالتغيرات المناخية، والنزوح الداخلي، والهجرة، وهجرة الكفاءات، تمثل اختبارات حقيقية لقدرة السياسات العامة على تحقيق تنمية مستدامة وشاملة. ويؤكد التقرير أن الرقمنة، إذا ما أُحسن توظيفها، يمكن أن تشكّل أداة فعّالة لتعزيز الإنذار المبكر، والتخطيط القائم على الأدلة، وتوسيع فرص العمل والتعليم عن بُعد، بما يسهم في تعزيز الصمود وتقليص دوافع الهجرة وعدم الاستقرار

وبناءً على ذلك، يخلص التقرير إلى أن نجاح التحول الرقمي كرافعة للتنمية البشرية في ليبيا يتطلب نهجاً وطنياً متكاملاً يقوم على أربع مسارات مترابطة: إصلاح السياسات والتشريعات بما يواكب التحولات الرقمية الاستثمار في القدرات البشرية والمهارات الرقمية، توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات الأثر التنموي الأعلى وتعزيز الحوكمة والعدالة الرقمية لضمان الشمول وعدم ترك أي فئة خلف الركب. إن اعتماد هذا النهج من شأنه أن يحول الرقمنة من مسار تقني محدود الأثر إلى أداة استراتيجية لإعادة توسيع خيارات الإنسان الليبي، وتعزيز رفاهه، وبناء مستقبل تنموي أكثر عدالة واستدامة في عصر تتسارع فيه المخاطر والفرص على حد سواء.

التوصيات العامة

توصيات سياساتية عملية لتعظيم أثر التحول الرقمي على التنمية البشرية

1. اعتماد رؤية وطنية موحّدة للتحول الرقمي الذي يتمحور حول الإنسان

يوصي التقرير بأن يعتمد صانع القرار رؤية وطنية شاملة للتحول الرقمي تُدمج صراحة أهداف التنمية البشرية ضمن سياسات الرقمنة، بحيث لا يُختزل التحول الرقمي في تحديث الإجراءات أو البنية التقنية، بل يُوظَّف كأداة استراتيجية لتوسيع خيارات الأفراد وتحسين جودة حياتهم، وينبغي أن تقوم هذه الرؤية على مبادئ الشمول، والعدالة الرقمية، وعدم ترك أي فئة خلف الركب، مع ربطها بمؤشرات واضحة لقياس أثر الرقمنة على التعليم، والصحة، والدخل، والمشاركة المجتمعية .

2. تحديث الإطار التشريعي والمؤسسي الحاكم للتحول الرقمي

يشير التقرير إلى ضرورة تحديث القوانين والتشريعات المنظمة للتحول الرقمي، بما يشمل حماية البيانات الشخصية، وأمن المعلومات، والمعاملات الإلكترونية والهوية الرقمية، كما يوصي بتوحيد الأطر المؤسسية المشرفة على الرقمنة وتقليص التداخل بين الجهات بما يضمن وضوح المسؤوليات وتسريع التنفيذ وتحسين كفاءة التنسيق بين القطاعات المختلفة.

3. الاستثمار المنهجي في بناء القدرات والمهارات الرقمية

يوصي التقرير بأن يُعطى بناء القدرات الرقمية أولوية قصوى، عبر إدماج المهارات الرقمية في منظومة التعليم والتدريب، وتطوير برامج تدريب مستمرة للكوادر في القطاعات العامة، لا سيما التعليم والصحة والإدارة العامة، ويُعد سد فجوة المهارات الرقمية شرطاً أساسياً لضمان استفادة الشباب والنساء والفئات الهشة من فرص الاقتصاد الرقمي، بدلاً من تحوّل الرقمنة إلى عامل إقصاء اجتماعي .

4. توسيع الشمول المالي الرقمي مع تقليص التفاوت الجغرافي

يوصي التقرير بتعزيز الشمول المالي الرقمي بوصفه مدخلاً لتمكين الفئات الهشة وتحفيز النشاط الاقتصادي، من خلال توسيع خدمات الدفع الإلكتروني والتقنيات المالية، مع ضمان توزيعها الجغرافي العادل كما يدعو إلى معالجة الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية في النفاذ إلى الخدمات المالية الرقمية، وتعزيز الثقة والثقافة المالية الرقمية لدى المواطنين .

5. تعزيز الحوكمة الرقمية ومكافحة الفساد

يشدد التقرير على أن الحوكمة الرقمية تمثل ركيزة أساسية للتحول الرقمي، ويوصي بتعميم نظم المشتريات الحكومية الإلكترونية، وربط قواعد البيانات الحكومية، وتفعيل آليات المراجعة الرقمية، لما لها من أثر مباشر في تعزيز الشفافية وكفاءة الإنفاق العام ويسهم هذا المسار في بناء الثقة بين المواطن والدولة وتحويل الرقمنة إلى أداة مساءلة فعلية لا مجرد قناة خدمية.

6.تقليص الفجوة الرقمية وضمان العدالة المناطقية

يوصي التقرير بتبني سياسات موجهة لتقليص الفجوة الرقمية بين المدن والمناطق الطرفية، عبر توسيع تغطية الإنترنت عالي الجودة، وإلزام مزودي خدمات الاتصالات بمعايير الخدمة الشاملة، ودعم برامج محو الأمية الرقمية، خاصة في المناطق الريفية والمهمشة، ويُعد ذلك شرطاً أساسياً لضمان ألا تتحول الرقمنة إلى عامل تعميق لعدم المساواة.

7.دمج الرقمنة في سياسات إدارة المخاطر والتغير المناخي

يوصي التقرير بتوظيف التقنيات الرقمية في مجالات الإنذار المبكر، وإدارة الكوارث، والرصد البيئي، في ضوء التحديات المناخية المتزايدة، كما يدعو إلى تطوير إطار وطني لإدارة النفايات الإلكترونية، ودمج مؤشرات الضغط البيئي ضمن تقييم مسار التنمية البشرية بما يعزز استدامتها على المدى الطويل.

الخلاصة

تؤكد هذه التوصيات أن التحول الرقمي في ليبيا لن يحقق أثره التنموي المنشود ما لم يُدار بوصفه مشروعاً وطنيً متكاملاً يربط بين السياسات، والمؤسسات والقدرات البشرية، والعدالة الاجتماعية. إن تبني هذه التوصيات من شأنه أن يحوّل الرقمنة من مسار تقني محدود الأثر إلى رافعة استراتيجية للتنمية البشرية المستدامة وبناء الثقة بين المواطن والدولة.